

# الوعي المالي لدى الأم وعلاقته بالاستقرار الأسري

دراسة وصفية مطبقة على عينة من الأمهات في مدينة الرياض

د. خولة عبدالله إبراهيم السبتي •

DOI : 10.12816/0055664

## ملخص الدراسة :

تظل الأسرة هي الكيان الأول الذي يحتضن الأبناء؛ لذلك تسعى كافة المجتمعات العربية والأجنبية إلى تحقيق أعلى درجة من الاستقرار الأسري في المجتمع، ورفع مستوى رفاية الأسرة، وتواجه الأسرة الكثير من الأزمات الاقتصادية التي تهدد استقرارها ووحدتها وكيانها واستمراريتها، ويشكل الوعي المالي للأم أحد أهم العوامل التي تساعد الأسرة على مواجهة المشكلات المالية التي تعترض مسيرة حياتها؛ لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين درجة الوعي المالي للأم، ومستوى الاستقرار الأسري، باستخدام منهج المسح الاجتماعي، وتبنت هذه الدراسة مفاهيم نظرية الدور لتفسير النتائج ذات العلاقة بالوعي المالي والاستقرار الأسري، وتوصلت إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن الوعي المالي للأم منخفض بلغ 0.33، في حين أن مستوى الاستقرار الأسري مرتفع، بلغ متوسطه الحسابي 0.4. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك

• دكتوراه خدمة اجتماعية، تخصص مجال أسري، أستاذ مشارك - كلية الآداب - جامعة الملك سعود.

علاقة ضعيفة طردية معنوية بين الوعي المالي للأُم ومستوى الاستقرار الأسري؛ حيث بلغ معامل الارتباط  $0.321^{**}$  عند دلالة الطرفين، وبلغت المعنوية 0.000.

الكلمات المفتاحية: الوعي المالي، الادخار، الخدمة الاجتماعية المالية، الاستقرار الأسري، نظرية الدُّور، التخطيط المالي.

### مقدمة :

يعتبر العامل الاقتصادي المحرِّك الأول للتنمية الاجتماعية والحراك الاجتماعي وازدهار الشعوب، فالاقتصاد من أهم مقومات الدولة، والركيزة الأساسية التي تُكسب الدول المكانة السياسية والاجتماعية، وتحقِّق لها التقدم لمصاف الدول الكبرى.

والأسرة -كنسق اجتماعي- هي الحاضنة الأولى لاقتصاد الدول؛ فهي المصدر الأول للعامل الاقتصادي في حياة أبنائها، ولأهمية دور الأسرة في تنمية الوعي المالي لأفرادها ركزت رؤية 2030 على رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6% إلى 10% (رؤية 2030: 71).

تواجه الأسرة مشكلات اقتصادية عديدة تهدد استقرارها، وقد تؤدي إلى الطلاق؛ مثل انخفاض الدخل الأسري، وزيادة متطلبات الأسرة، وعجز الأب عن تأدية واجباته المالية تجاه أسرته (جبرين وآخرون، 2012: 122). وللمرأة دور كبير داخل الأسرة لمواجهة هذه المشكلات؛ من خلال التخطيط المالي، وترشيد الاستهلاك، والتركيز على الادخار والاستثمار؛ مما يتيح للأسرة الاستقرار، ويلعب وعي الأم المالي دوراً مهماً؛ فكلما توافرت مستويات عالية من الوعي لديها كلما كانت فرص نجاح الزواج والاستقرار الأسري أكبر، وقد أشارت دراسة حلمي 2010 إلى انخفاض وعي المرأة العاملة الاستهلاكي؛ حيث بلغ المتوسط العام 1.64 في حين بلغ وعيها الادخاري ما بين منخفض ومتوسط (حلمي، 2010: 379).

يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في إعادة تجديد الاهتمامات الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية، والتي كانت تركز على الحياة المالية للأسر الضعيفة أو الفقيرة، من خلال البحث التطبيقي والمساهمة في ابتكار السياسات والممارسات التي تهدف إلى تحسين القدرة المالية، وبناء الأصول في الدول المنخفضة الدخل أو الأسرة الضعيفة مالياً، فالخدمة الاجتماعية تدخل في مجالات واسعة وعديده، تشكل الخدمة الاجتماعية المالية إحداها؛ حيث تعمل على التثقيف المالي ومحو الأمية المالية، والتخطيط المالي للأسرة، وتقديم الاستشارات المالية للأسر الفقيرة أو المحدودة الدخل

حول الإدارة المالية والتخطيط وكيفية وضع الميزانية، وتعزيز رفاهية أفراد الأسرة؛ من خلال تمكينهم ورفع مستوى قدراتهم وتحسين معيشتهم ومواردهم المالية (الصادي وآخرون، 2017: 2-84). وتساعد الخدمة الاجتماعية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، كما تُساهم في تقديم وتصميم البرامج الخاصة في بناء الأصول المالية والأمن المالي، وحيث إن المرأة تعتبر محوراً هاماً ومجالاً أساسياً من مجالات الخدمة الاجتماعية والمحرك الأول للأسرة وعلى عاقتها يقع عبء إدارة المنزل؛ لذلك فإن التركيز عليها والعمل معها يؤدي إلى النهوض بالأسرة وتحقيق الاستقرار الأسري، خاصة أن الاستقرار الأسري يساعد على النهوض بالمجتمع؛ من خلال توفير بيئة آمنة مُشبعة للاحتياجات، وهو مطلب مهم، وهدف تسعى إليه كافة المجتمعات النامية والمتقدمة؛ فقد أشارت نتائج دراسة Ivanova & Israel 2005 ودراسة Drach 2018 إلى أن الاستقرار الأسري يعتبر عاملاً وقائياً ضد الاكتئاب، ويُبنى باتساق حياة الأطفال، ويساعد على تهميتهم وتكفيهم، كما أكدت نتائج دراسة Malatrea & Israel 2013 أن الاستقرار الأسري له تأثير إيجابي على ضبط النفس والتكيف.

#### أولاً: مشكلة الدراسة:

أسهم التغيير الاقتصادي على المستوى العالمي وفي النطاق المحلي، على التوجه الكبير نحو تسويق المنتجات الاستهلاكية للأسرة السعودية بكافة أفرادها: (أطفال، مراهقين، نساء)، وحيث كانت سمة التشابه الاقتصادي في الماضي هي السائدة بين أفراد المجتمع التقليدي، نجد أن المجتمعات المعاصرة أصبحت السمة الواضحة لها هي التباين الاقتصادي؛ ونتيجة لذلك تفاوتت القدرة المالية للأسرة؛ مما ترتب عليه عجز في تلبية جميع احتياجات أفرادها في بعض الطبقات الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى خلق ضغوط مادية على الأسرة، ينتج عنها توترات في العلاقات بين أفرادها، وحدوث مشكلات تُزعزع استقرارها (خليفة، 2011: 171). كما أسهم الإعلام المعاصر، بتقنياته الحديثة، من وسائل التواصل الاجتماعي، والتطبيقات المختلفة في تعزيز السلوك الاستهلاكي؛ من خلال نقل ونشر نماذج متنوعة للثقافة الاستهلاكية تمسُّ فكر وثقافة الأسرة، حيث بلغ متوسط الانفاق الشهري الاستهلاكي في الأسرة السعودية في المملكة 14.584 ألف ريال، وبلغت منطقة الشرقية أعلى متوسط وهو 17.665 ألف ريال تليها منطقة الرياض بمتوسط إنفاق شهري بلغ 15.917 ألف ريال (الهيئة العامة للإحصاء stats.gov.sa). فطبيعة الحياة المادية التي اجتاحت

المجتمع، وارتفاع الأسعار وتعدد الحياة الاجتماعية، وتغير القيم في المجتمع والأسرة، أثر على العلاقات الأسرية؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي (الهندي، 1438: 19). كما يتنبأ الباحثون الاجتماعيون بارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي مستقبلاً؛ بسبب انخفاض دخل الفرد وارتفاع المصروفات، فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في الاستقرار الأسري، فعجز رب الأسرة عن تلبية متطلبات أسرته، يؤدي إلى خلافات زوجية، يمكن أن تصل إلى الطلاق (الخطيب، 2018: 463). جاءت نتيجة دراسة Dew 2016 تؤكد على أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزوجي.

تؤكد الإحصائيات الصادرة من وزارة العدل، حسب التقرير الشهري لشهر صفر عام 1441هـ، ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي؛ فقد بلغت صكوك الطلاق في المملكة 5192 صكاً، صدرت نسبة 48% من إجمالي صكوك الطلاق في كل من منطقتي الرياض ومكة المكرمة مقابل 11364 عقد نكاح (<https://www.moj.gov.sa>). والانفصال بين الزوجين وتفكك الأسرة لا يحدث فجأة، ولكن له أسباب كامنة أو ظاهرة، تُعد مقدمات لبيدات، ويعتبر النزاع والصراعات داخل الأسرة من مؤشرات عدم الاستقرار الأسري، الذي يؤدي بدوره إلى التفكك وانهيار الأسر والطلاق بكافة أشكاله.

يشكل المال أو العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تؤثر على الاستقرار الأسري؛ فقد أكدت نتائج دراسة Dew & others 2012 أن الخلافات المالية بين الزوجين من أقوى أنواع الخلافات التي يمكن أن تصل بالزوجين إلى الطلاق. كما أن مستوى الدخل ومعدلات البطالة هي من القضايا التي اهتمت بها الدراسات العربية الأجنبية، فدراسة تولني وكراودر 1999 التي طُبقت على بعض الجماعات العرقية من السود المهاجرين في الولايات المتحدة ومقارنتهم بغير المهاجرين في بعض العوامل الاقتصادية؛ مثل: البطالة، والفقر، قد أشارت النتائج إلى أهمية استقرار الأسرة المادي من خلال المقومات الأساسية للاستقرار (الكندري، 2008: 97). كما أظهرت نتائج دراسة الهندي 1438 أن المهددات الاقتصادية للاستقرار الأسري تبلغ نسبة 52.4%. كما ربطت نتائج دراسة موسى وآخرين 2003 بين عدم الاستقرار الأسري والصراعات المالية والديون، كما أكدت دراسة Dew & Strwart، 2012 أن الضغوط الاقتصادية والقضايا الزوجية الخفية والعميقة بين الزوجين مرتبطة جميعها بالصراع المالي. خاصة أن النمط الاستهلاكي

للأسر السعودية بدأ بالظهور وتدعمه كثرة المراكز التجارية التي تشجع على التسوق حيث أكدت دراسة حفيظة والعربي 2018 أن الأسر السعودية تواجه صعوبة في التحكم في درجة الإنفاق حيث حولت الإغراءات الاستهلاكية مفهوم النزهة أو الإجازة إلى مرادف آخر للتسوق بسبب الإلحاح الكبير الذي تعرض به السلع مما يوقع الأسر في فخ الديون والقروض البنكية. كما أكدت ذلك أيضاً نتائج دراسة آل رشود 2018 حيث توصلت إلى أن الإعلانات التجارية للسلع والتقليد والتفاخر وسهولة التسوق الإلكتروني وسهولة الحصول على القروض البنكية أدى إلى زيادة الاستهلاك لدى الأفراد والأسر.

تطلق الدراسة الحالية من فلسفة الخدمة الاجتماعية المالية، التي ترى أن المال يساوي الوقت والحرية؛ حيث يساعد على توفير الاحتياجات الأساسية التي تتطلب وقتاً طويلاً لإشباعها، ولكن في حالة توفرها للأسر فإنها تمنح الأسرة الوقت الكافي للإبداع وتطوير وصقل مهارات أفرادها، والعمل من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار للأسرة، كما أن المال يساوي القوة والطاقة إذا تجاوز دخل الفرد نفقاته، فتوفر المال يحتاج من الأسرة إلى الإبداع والإدارة وطرق استثمارية حتى تتحول الأسرة من المستهلك إلى الاستثمار (صادي وآخرون، 2017: 133-135).

وتعدّ الأم فرداً أساسياً في الأسرة، يقع على عاتقها مهام الصرف والتخطيط المالي والميزانية، فإذا تمكنت من إدارة الأسرة مالياً والتخطيط المالي الجيد للأسرة، ساعدتها على تجاوز الأزمات المالية والانطلاق بها إلى الادخار والاستثمار، كما قد يؤثر وعيها المالي على مستوى الاستقرار الأسري وجودة الحياة الأسرية، فقد أثبتت نتائج دراسة Basiden & Others 2018 أن هناك علاقة بين التاريخ المالي وأسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الأسرية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: هل يوجد علاقة بين درجة الوعي المالي للأم في الأسرة السعودية ومستوى الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم؟

## ثانياً: أهمية الدراسة:

- 1- تزايد الاهتمام بالخدمة الاجتماعية المالية كمجال جديد من مجالات الخدمة الاجتماعية؛ فالدراسة تعتبر إضافة مهمة للجانب التطبيقي في الخدمة الاجتماعية المالية.
- 2- تعزز هذه الدراسة عن الوعي المالي للأم، رؤية المملكة 2030 التي ركزت على أهمية الادخار الأسري، ورفع نسبته من 6% إلى 10%.

- 3- تثبت أهمية الدراسة الحالية من مكانة ودور الأسرة في المجتمع، فالأسرة وحدة تقع ضمن منظومة مجتمعية متكاملة، فدراسات الوعي المالي للأسرة تعزز من مكانتها وتحفظ لها وظائفها، ومن ثمّ يمكن لمراكز الإرشاد الأسري الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تصميم برامج وأنشطة تساهم في رفع الوعي المالي للأسرة.
- 4- تلعب هذه الدراسة دوراً بارزاً في تعزيز دور الأم في توعية أبنائها مالياً ومساهمتها الأساسية في الحفاظ على الاستقرار الأسري، فالأم المحرك الأساسي للأسرة، فمن خلال نتائج هذه الدراسة يمكن تصميم برامج خاصة موجّهة للأم لرفع مستوى الوعي المالي لديها، وإكسابها مهارات تطبيقها له في الأسرة.
- 5- يمكن أن تستفيد المؤسسات والمبادرات المسؤولة عن تنمية الوعي المالي من هذه الدراسة، من خلال إطلاق مبادرات وتصميم برامج تخدم هذه الفئة؛ لزيادة مستوى الوعي المالي لديها، وتنمية مفاهيمه، والتدريب عليها؛ مثل آليات الادخار، الاستثمار، التخطيط المالي، ووضع الميزانية، وكيفية التعامل مع الأبناء بما يتعلق بالتعاملات المالية.
- 6- استفادة مراكز ومؤسسات الإرشاد والعلاج والاستشارات الأسرية الحكومية والأهلية من نتائج هذه الدراسة في مواجهة المشكلات الأسرية؛ من خلال فهم الصراعات المالية ودورها في الاستقرار الأسري وجودة الحياة الأسرية.

### ثالثاً: أهداف الدراسة :

- 1- تحديد مستوى الوعي المالي لدى الأم في الأسرة السعودية.
- 2- تحديد درجة الاستقرار الأسري للأسرة السعودية من وجهة نظر الأم.
- 3- تحديد العلاقة بين الوعي المالي لدى الأم في الأسرة السعودية والاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم.

### رابعاً: تساؤلات الدراسة :

- 1- هل يوجد وعي مالي لدى الأم في الأسرة السعودية؟
- 2- هل يوجد استقرار أسري في الأسرة السعودية من وجهة نظر الأم؟
- 3- ما العلاقة بين الوعي المالي لدى الأم في الأسرة السعودية والاستقرار الأسري؟

## خامساً: مفاهيم الدراسة :

### الوعي Awareness:

عُرِّفَ الوعي بأنه: فعل انعكاسي يمكن للفرد من خلاله إدراك ذاته والجماعات التي ينضم لها كعضو، كما يدرك المجتمع الذي يحيط به. (الريبعان، 2013:22). كما عرِّفت الموسوعة الفلسفية الوعي بأنه: «حالة عقلية من اليقظة يُدرك الإنسان نفسه وعلاقته بما حوله من زمان ومكان وأشخاص، كما يستجيب للمؤثرات البيئية استجابةً صحيحة». وللوعي الاجتماعي ثلاثة أبعاد أساسية: البعد النفسي؛ حيث يُدرك الفرد وجود الاتجاه أو الموقف سواء سلبياً أو إيجابياً نحو موضوع ما، والبعد العلمي؛ وهو إدراك الموضوع من خلال تفسيره وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، والبعد الأيدلوجي الذي يقدم تصوراً بديلاً للواقع الراهن للموضوع المتعلق بالوعي (السبتي، 2014: 69). وعرف الوعي أيضاً بأنه: مجموعة من الاتجاهات والمشاعر والأفكار والمشاعر التي تحدّد آلية إدراك الإنسان للمحيط الواقعي الذي يعيش فيه، كما تمثل كيفية فهمه له وتوقعاته الحالية والمستقبلية، كما قُسم الوعي إلى ثلاثة عناصر هي: نُصَج الثقافات والأفكار والتصورات، وإدراك الفرد لمشاكله وشعوره بها، وكيفية مواجهتها من قِبَل الفرد بإيجابية، كما يدخل من ضمن العناصر الاستعدادات التي يقوم بها الفرد للقيام بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة بها (عثمان والصبحي، 2016: 97).

### الوعي المالي Financial Awareness:

يُنظَر للوعي المالي باعتباره: «مجموعة من المعارف والسلوكيات والمهارات التي ترتبط بالتعاملات مع المال، ويمارسها الفرد في مواقف الحياة اليومية» (محمد، 2016: 145). ويُقصد بالوعي المالي في هذه الدراسة: إدراك الأم لمفاهيم الوعي المالي؛ وهي: الادخار، الاستثمار، الاقتراض، التخطيط المالي ووضع الميزانية، تنمية الوعي المالي لدى الأبناء، وقدرتها على تطبيق هذه المفاهيم، وممارستها في حياتها اليومية داخل الأسرة.

### الاستقرار الأسري Family Stability:

يعرّف الاستقرار الأسري بأنه: «محضلة لعمليات مختلفة تمر بها الأسرة، وليس نتيجة لموقف واحد، كما أنه ليس حالة دائمة أو استاتيكية، بل إنها عملية ذات أبعاد مختلفة تتشكل مع واقع التفاعل الدائم بين أعضاء الأسرة وفقاً لمراحل حياتها المختلفة، وهذا يعني أن الاستقرار الأسري

يختلف من أسرة لأخرى، ويختلف بالنسبة للأسرة الواحدة وفقاً لدورة حياتها» (الزهراني، 2012: 262).

عُرِّفَ الاستقرارُ الأسريُّ بأنه: العلاقة الزوجية القائمة على ديموقراطية التعامل، ووضوح الأدوار، وتأكيد قيم المشاركة، واكتساب الزوجين صفة التكيف في علاقتهما مع بعضهما البعض، وتحمل كل طرف للآخر في الأوقات الصعبة أو الأزمات أو المشكلات، وقدرتهما على التكيف مع المؤثرات الخارجية، وهو أيضاً حالة أو وضع يساعد على النمو الصحي للأطفال حيث تهيئ بيئة خالية من الاضطرابات النفسية والمشكلات السلوكية؛ كالإدمان على المخدرات أو الكحوليات، والعلاقات تتميز بالاستقرار بين أفراد الأسرة في بيئة مرنة داعمة راعية هادئة (الإبراهيم، 2018: 437-438).

ويقصد بالاستقرار الأسري في هذه الدراسة: قدرة الأسرة على التعامل مع المشكلات المختلفة التي تتعرض لها على مدار دورة حياتها بفاعلية؛ بحيث لا تؤثر على توازنها، وعلى نفسية أفرادها وقدرتهم على التعايش مع المواقف الطارئة والصعبة، تم تحديدها في هذه الدراسة في عدد من المحاور منها: (التعامل مع الأبناء، التعامل مع المشكلات التي تعترض الأسرة، التعامل مع الظروف المالية، التعامل مع المجتمع الخارجي).

## سادساً: أدبيات الدراسة :

### 1- الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في المجتمع السعودي -على حد علم الباحثة- حيث لم تتمكن الباحثة من الوصول إلى دراسات علمية تربط بين الوعي المالي للأُم وعلاقته بالاستقرار الأسري، ركزت الدراسات السابقة على محوري الدراسة دون ربط بينهما؛ حيث تناولت العديد من الدراسات الاستقرار الأسري من زوايا متعددة، في حين ركزت بعض الدراسات على الوعي التخطيطي للمرأة، كما تناولت عدد من الدراسات الأجنبية الصراع المالي والمشكلات الأسرية التي لها علاقة بالمال، ويمكن عرضها حسب درجة ارتباطها بموضوع الدراسة كالآتي:

دراسة الهندي (1438) تناولت مهددات الاستقرار الأسري في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية؛ مثل: النوع، مدة الزواج، فرق العمر بين الزوجين، عدد الأولاد، الهجرة، المستوى التعليمي، السكن، والحالة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن 54.7% من أفراد العينة مهددون بعدم الاستقرار الأسري، وجاء عامل عدم الرضا وعدم السعادة الزوجية في مقدمة العوامل التي

تهدد الاستقرار الأسري؛ حيث بلغت نسبتها 65 %، يلي ذلك المهددات الدينية بنسبة 64.3 %، أما المهددات العلمية والثقافية فكانت نسبتها 54.3 % والنفسية بلغت 53.2 % في حين بلغت المهددات الاقتصادية نسبة 52.4 %، وأشارت الدراسة إلى أن الأسر تعاني من مهددات في التغيرات الاجتماعية الحديثة بنسبة 50.4 %، كما كشفت الدراسة أن المحافظة التي تعيش فيها المرأة العاملة ليس لها علاقة بعدم الاستقرار الأسري، وأكدت هذه الدراسة على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مهددات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية، وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة الدراسة التي أجراها مختار 1997 التي كان المستوى التعليمي للزوجة العاملة والزوج، وعدد الأبناء، من أهم العوامل المهددة للاستقرار الأسري، فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري، في حين أن زيادة عدد الأبناء يؤدي إلى احتمالات أكبر لعدم الاستقرار الأسري، ربطت دراسة موسى وآخرين 2003 بين عدم الاستقرار الأسري والصراعات المالية والديون وعدم تقبل الفرق بين العادات بين الزوجين، والخلافات مع أهل شريك الحياة (إسماعيل، 2012: 480). في حين تناولت دراسة عبد الجليل والزهراني 2011 العلاقة بين الاستقرار الأسري ودرجة مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الاستقرار الأسري بأبعاده والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، كما يوجد فروق معنوية دالة إحصائياً بين دخل الأسرة وأبعاد الاستقرار الأسري لصالح فئات الدخل القليل.

ركزت بعض الدراسات على عمل المرأة والاستقرار الأسري، فدراسة مختار (1997) سعت للكشف عن العوامل المتعلقة بعمل المرأة، والتي لها دور في عدم الاستقرار الأسري، وبيّنت النتائج أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة، والمستوى التعليمي للزوج، وعدد الأبناء، هي العوامل المؤثرة في عملية عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة، كما أكدت دراسة مختار 1998 التي سعت للكشف عن العلاقة بين عدم الاستقرار الأسري وعمل المرأة، وبين عدم الاستقرار الأسري وتفرغ المرأة لأمر البيت، وتوصلت إلى أن المتغيرات المؤثرة في عدم الاستقرار الأسري - بشكل عام - قليلة؛ فالعاملات وغير العاملات لديهن استقرار أسري على الرغم من ميل مجموعة من المتفرغات نحو عدم الاستقرار بصورة أكبر من العاملات.

أما دراسة الزهراني (2012) فقد أكدت على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشاركة في اتخاذ القرار، بصرف النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة. كشفت دراسة الكندري 2008 التي سعت للتعرف على مستوى الاستقرار الأسري للأسر ثنائية العائل، وأحادية العائل، عن أهمية دور الوالدين مجتمعين في تحقيق التوازن الاجتماعي، فغياب أحد أركان الأسرة عن أداء دوره الرئيسي داخلها ينعكس سلباً على أدائها وتكيفها، ثم على استقرارها، كما أوضحت نتائج الدراسة إلى ارتفاع معدلات الاستقرار الأسري بشكل عام، ولدى أسر الشهداء، الأسر أحادية العائل بشكل خاص.

في حين ركزت دراسة مرسى (2012) على الذكاء الوجداني لدى الزوجة، وعلاقته بالاستقرار الأسري، وتوصلت إلى وجود ارتباط دال بين الذكاء الوجداني وجميع عوامل الاستقرار الأسري. أما دراسة بايهون (2016) عن الاستقرار الأسري ودوره في تحقيق النجاح وفق التصور القرآني فقد أكدت أن هناك علاقة بين الاستقرار والنجاح، فلا يمكن تحقيق النجاح إلا بتحقيق الاستقرار. ركزت دراسة إبراهيم (2019) على أثر الخيانة الزوجية على الاستقرار الأسري؛ حيث هدفت إلى دراسة واقع الاستقرار الأسري لدى مجموعة من الأزواج الأردنيين، وتوصلت إلى أن واقع الخيانة الزوجية ضعيف جداً، وأن واقع الاستقرار الأسري عالٍ جداً، وتوجد علاقة ارتباطية عكسية بين الخيانة الزوجية والتماسك الأسري.

تناولت دراسة يوسف (2012) العلاقة بين إدارة ربة الأسرة للدخل المالي لأسرتها وبين التوافق الزوجي وتوصلت إلى أن هناك علاقة ارتباطية دالة بين إدارة الزوجية للأسرة مالياً وبين التوافق الزوجي، في حين هدفت دراسة عبد المجيد 2010 وهي دراسة بُعدها اقتصادي، ولم تتطرق للاستقرار الأسري،

إلى التعرف على وعي المرأة العاملة التخطيطي في الاستهلاك والادخار، وتبين أن وعيها الادخاري بين مستويين المنخفض والمتوسط، في حين أن وعيها الاستهلاكي منخفض بمتوسط حسابي 1.64 وانحراف معياري يبلغ 0.21.

ربطت بعض الدراسات الأجنبية بين المشاكل الزوجية والاستقرار الأسري والعوامل الاقتصادية؛ مثل دراسة Lewin 2005 التي ركزت على بعض الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري؛ مثل: انخفاض مكاسب المرأة الاقتصادية من الزواج، فالمرأة المرتبطة بزواج عاطل عن العمل

ويعتمد على مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان يلاحظ عدم استقرار مثل هذه الأسر، وميّلها للتفكك، تتفق هذه النتيجة مع دراسة Dew 2016 التي بحثت في الدراسات التي لها علاقة بالقضايا المالية من عام 2008 وأكدت أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزوجي، فالإدارة المالية السليمة تؤثر - بشكل إيجابي - على جودة الحياة الزوجية واستقرارها. في حين تناولت دراسة Ivanova & Israel 2005 الاستقرار الأسري كعامل وقائي ضد الاكتئاب، كما يساعد الاستقرار على التنبؤ باتساق حياة الأطفال. اتفقت دراسة Ivanova & Israel مع دراسة Drach 2018 على أن الاستقرار الأسري له دور وقائي ضد الاكتئاب، ويشكل عاملاً مهماً في تنمية الأطفال وتكفيهم. كما أكدت نتائج دراسة Malatrea & Israel 2013 أن الاستقرار الأسري له تأثير إيجابي على ضبط النفس والتكيف.

أجرى (Beutler & Others 2007) دراسة عن المشاكل العاطفية والخلافات الزوجية والصراعات بينهما وبين جودة العلاقة المالية للزوجين، وأثر ذلك على الاستقرار الأسري، وأكدت النتائج أن الضغوط المالية تؤثر على التفاعل السلبي والإيجابي بين الزوجين وهي أقوى تأثير من المشاكل العاطفية التي تحدث بينهما، فهناك علاقة بين الضغوط المالية وعدم الاستقرار الأسري، وتشير نتائج الدراسة أيضاً إلى عدم وجود فروق معنوية بين الجنسين. أكدت نتائج دراسة Dew & others 2012 ان الخلافات المالية بين الزوجين من أقوى أنواع الخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى الطلاق.

أظهرت نتائج دراسة (Papp & Others 2009) أن المال لم يكن مصدر النزاع الأول في الأسرة، على الرغم من أن النزاعات الزوجية حول المال منتشرة وكثيرة، واستمرت بدون حل؛ ممّا يتطلب وجود مهنيين يساعدون الأزواج في إدارة علاقاتهم المالية والأسرية، اختلفت نتائج دراسة Dew & Stewart 2012 التي بحثت أسباب الصراع المالي، وهل هو ينشأ بسبب صعوبات مالية أو مشاكل زوجية أو كلاهما عن دراسة Papp & Others حيث أكدت دراسة Dew & Stewart أن الضغوط الاقتصادية وقضايا الاتصال والقضايا الخفية العميقة بين الزوجين، كلها مرتبطة بالصراع المالي، عندما يكون الزوجان في مستوى عالٍ من التواصل والاحترام والالتزام، ولديهم مستويات متساوية من القوة الاقتصادية، ينخفض لديهم مستوى الصراع المالي، تشير هذه النتائج إلى أن الصراع المالي ظاهرة معقدة؛ ومن هنا يبرز الدور الفاعل للمستشارين الزوجيين والماليين للحد من ذلك.

أكدت نتائج توصلت دراسة (Britt & Others, 2010) أن الصراع الزوجي - بشكل عام - مؤشراً على وجود الصراع المالي، فالزوجان لا يُفصِحان عن المشاكل المالية التي يعانون منها ومناقشتها بدلاً من ذلك تظهر هذه المشكلات بشكل واضح في ضعف مهارات الاتصال بين الزوجين؛ لذلك حتى يمكن فهم طبيعة النقاشات المالية في الزواج لا بد من وجود مهنيين مدربين على العلاج الزوجي والتخطيط المالي للأزواج لتقديم المساعدة ورفع نسبة الرضا الزوجي، أو على أقل تقدير تجنب الطلاق.

أظهرت نتائج دراسة (Basiden & Others, 2018) أن هناك علاقة بين التاريخ المالي وأسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الزوجية، وتوصلت إلى ضرورة إدراك المعالجين والمستشارين الماليين أن التاريخ المالي لكل شخص يؤثر على طريقة تفكيره بالمال؛ مما قد يؤثر على قدرته على التواصل بشأن الأمور المالية مع شريك الحياة؛ لذلك على المعالجين الاستفادة من التجارب المالية المختلفة لتقديم المساعدة وتخفيف الضغط المالي وتحسين العلاقات المالية؛ مما ينعكس أثره على تحسين جودة الحياة الزوجية، في حين أشارت نتائج دراسة Kye & Jeong, 2007 أن ربّات البيوت في المناطق الحضرية يميلون في أوقات الأزمات الاقتصادية إلى استخدام أسلوب إداري مالي موجه؛ لذلك توصي الدراسة ربّات البيوت بإيجاد حلول معقولة لتحسين مستوى التماسك الأسري، والاستقرار المالي، وعليهن الاستفادة من المعلومات المالية حتى يتمكنوا من الإدارة المالية الفعّالة التي تؤدي بدورها إلى الاستقرار المالي للأسرة.

تناولت دراسة (Kiso & Others, 2019) قلق التقاعد لتحديد الأسباب الرئيسية لقلق التقاعد عند البالغين في سن العمل ولديهم أطفال، وقد تبين أن تدابير التخطيط للتقاعد يحمل أفكاراً سلبية وضغوطاً على الأطفال والأسرة: (الإجهاد المالي لرعاية الأطفال، والعمل السلبي للأسرة، ومسؤولية الطفل المالية) تتباً بقلق التقاعد؛ لذلك لا بد من التخطيط لبرامج وخدمات تهدف إلى مساعدة الأسرة في التخطيط للتقاعد لتجنب العقبات المالية التي يمكن من خلالها الحد من المخاوف المالية المستقبلية. ربطت دراسة Dew & Yorgson 2009 بين الصعوبات الاقتصادية والمشاكل الزوجية للأزواج في سن التقاعد، باستخدام نموذج الإجهاد العائلي، وتم تطبيقه على ثلاث مجموعات من الأزواج، وأظهرت النتائج أن النموذج لا يعمل لدى الأزواج الذين بدأوا فعلياً بالتقاعد في حين إجراء الدراسة، ويعمل مع الأزواج في سن التقاعد الذين تقاعدوا وقت إجراء الدراسة، وكذلك يعمل النموذج مع المجموعة التي لم تتقاعد وقت إجراء الدراسة.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة للاستقرار الأسري والإدارة المالية العربية والأجنبية أنها متعددة، ومتنوعة في موضوعاتها وأهدافها، كما يتبين من عرض الدراسات العربية التي تناولت الاستقرار الأسري أنها لم تأخذ العامل الاقتصادي كهدف رئيس إلا في دراسة يوسف 2012 التي تناولت العلاقة بين إدارة ربة الأسرة للدخل المالي لأسرتها وبين التوافق الزوجي. في حين تم جمع العامل الاقتصادي مع عوامل أخرى كالتغيرات الديموغرافية مثل دراسة موسى وآخرين 2003، عبد الجليل والزهراني 2011، الهندي 1438.

كما يلاحظ على الدراسات العربية للاستقرار الأسري أنها تناولت أبعاداً عديدة ومتنوعة لها علاقة بالاستقرار الأسري؛ مثل: عمل المرأة وانعكاسه على استقرار الأسرة، وكذلك متغير عدد الأبناء والمستوى التعليمي للزوج والزوجة دراسة مختار 1997، وكذلك دراسة مختار 1998، تناولت دراسة الكندري 2008 الأسر ذات العائل الواحد وثنائية العائل، في حين ركزت دراسة مرسى 2012 على الذكاء الوجداني وعلاقته بالاستقرار الأسري، ودراسة الزهراني 2012 ركزت على أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشاركة في اتخاذ القرار. أما دراسة بايهون 2016 كانت عن النجاح والاستقرار الأسري، ودراسة الإبراهيم 2019 تناولت عامل الخيانة الزوجية وتأثيرها على الاستقرار الأسري. تناولت دراسة عبد المجيد 2010 الوعي التخطيطي للمرأة العاملة من خلال مفاهيم الادخار والاستهلاك وتنظيم الأسرة دون ربطه بالاستقرار الأسري.

في حين أن الدراسات الأجنبية ربطت - في كثير منها - بين الاستقرار الأسري والإدارة المالية باستخدام مصطلحات مختلفة مثل الخلافات الزوجية وجودة الحياة الزوجية والنزاعات والصراع المالي وأساليب الإدارة المالية بين الزوجين وبين الخلافات المالية والتنبؤ بالطلاق، وأكدت العديد منها على ضرورة وجود مهنيين يساعدون الأزواج في إدارة حياتهم المالية والأسرية؛ مثل دراسة كلٍّ من Lewin 2005، و Papp & Others 2009، و Beutler & Others 2007، و Britt دراسة Basiden & Others 2018، و Dew 2016، و Others 2010، و Dew & Stewart 2012، و Dew & Yorgson 2009، ودراسة Kiso & Others 2012. أما دراسة Dew & Others 2012 فقد ركزت على المشكلات المالية في مرحلة التقاعد وعلاقتها بالمشاكل الزوجية والضعف الأسرية، في حين تناولت دراسة Kye & Jeong 2007 ربّات البيوت في المناطق الحضرية، واستخدام الأساليب المالية الموجهة في أوقات الأزمات.

رُكِّزَت بعضُ الدراسات الأجنبية على الآثار الإيجابية المترتبة على الاستقرار الأسري؛ مثل: الحماية من الاكتئاب، والتنبؤ باتساق حياة الأطفال وتكيفهم وأثرها على ضبط النفس والتكيف مثل دراسة كلٍّ من Ivanova & Israel, 2005، و Malatrea & Israel 2013، و Drach, 2018. ما سبق استعراضه من الدراسات السابقة يؤكد على أنه لا يوجد دراسة جمعت بين الوعي المالي للأُمِّ بمَحاوره: (الادخار، الاستثمار، الاقتراض، التخطيط للميزانية، الأبناء والوعي المالي)، وعلاقته بالاستقرار الأسري في المجتمع السعودي، كما يؤكد أهمية مشكلة الدراسة؛ حيث إن الكثير من المشكلات الأسرية سببها الصراع المالي، كما أشارت إلى ذلك بعضُ نتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

## 2- النظريات المفسرة للدراسة:

### نظرية الدور: The Role Theory

الدور الاجتماعي مصطلح سوسيولوجي ظهر في إطار نظرية معاصرة من نظريات علم الاجتماع، وهي النظرية البنائية الوظيفية، تصف هذه النظرية الدور الوظيفي لقيام المجتمع من خلال مصطلحي المكانة والدور، فالفرد الذي يتم التعامل معه هو شيء مجرد غير حقيقي وغير موجود، الموجود هو شاغل مكانة معينة في المجتمع، عليه واجبات محددة مسبقاً من قبل المجتمع، فمشكلة الإنسان ليست قائمة في ذاته، ولكن في عدم قدرته على أداء دوره الاجتماعي المطلوب منه، فقط يكون الفرد يؤدي دوره في عمله كطبيب بشكل متميز جداً، ولكنه غير قادر على أداء دوره كزوج أو كآبَن كما هو متوقع منه من قبل المجتمع (عثمان والسيد، 1993: 282).

تفسر هذه النظرية سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية بناءً على الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، كما أن مكانة الفرد الاجتماعية تعتمد على أدواره الاجتماعية، فالدور الاجتماعي يتضمَّن مجموعة من الحقوق والواجبات؛ فالواجبات التي يقوم بها الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحدها الواجبات والمهام التي يقوم بها في المجتمع؛ فالفرد يشغل عدداً من الأدوار الاجتماعية في المجتمع من خلال كونه عضواً في مؤسسات اجتماعية مختلفة، تختلف هذه الأدوار من أدوار قيادية أو أدوار وسطية أو أدوار قاعدية (الحسن، 2015: 159).

تفترض نظرية الدور أن السلوك الإنساني يتم توجيهه من خلال مجموعة من التوقعات يقدمها الفرد والآخرين نحو سلوك معين أو مكانة اجتماعية معينة، تساعد نظرية الدور على التنبؤ،

في حين توفر معلومات حول الدور المتوقع لمكانة محددة؛ مثل الأب أو الزوج أو الأم، فإنه يمكن التنبؤ بجزء كبير من سلوك الأشخاص الذين يشغلون هذا الدور، وحتى يمكن تغيير السلوك لا بد من تغيير الأدوار، فالأدوار تتوافق مع السلوكيات، وتتأثر بشكل كبير في المعتقدات والاتجاهات، ويعمل الأفراد على تغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم لتنسق مع الدور الذي يقومون به، وترتبط هذه النظرية بموضوع أدوار الجنسين، والتي تعرف بأنها صفات ومعتقدات محددة اجتماعياً وثقافياً، حول سلوك ومشاعر الذكور والإناث (الصادي وآخرون، 2017: 56).

## 1/2 المبادئ العامة لنظرية الدور:

تستند نظرية الدور على عدد من المبادئ العامة، من أهمها كما ذكرها الحسن (2015: 164):

1- البناء الاجتماعي ينقسم إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية، وتتعدد الأدوار الاجتماعية في كل مؤسسة.

2- الدور الاجتماعي الواحد ينطوي على مجموعة من الواجبات التي يؤديها الفرد بناءً على عدد من المحكات؛ مثل المؤهلات والخبرات والكفاءة والشخصية، وبعد أن يقوم الفرد بواجباته يحصل على حقوقه سواء كانت مادية أو معنوية، الواجبات التي يقدمها الفرد يجب أن تكون متساوية مع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الفرد.

3- يشغل الفرد الواحد عدداً من الأدوار الاجتماعية والوظيفية في آن واحد، هذه الأدوار هي التي تحدد مكانته الاجتماعية، وتتحدد تبعاً لها قوته الاجتماعية وطبقته.

4- أن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه، وهو الذي يحدد علاقاته الرسمية وغير الرسمية مع الآخرين.

5- يمكن التنبؤ بسلوك الفرد من خلال معرفه الدور الاجتماعي الذي يقوم به.

6- ضرورة التدريب على القيام بالدور الاجتماعي، وغالباً يتم هذا التدريب خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

7- تتكامل الأدوار الاجتماعية في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة، فلا يكون هناك تناقض بين الأدوار، والعكس صحيح؛ تتناقض الأدوار الاجتماعية، وتعرض للصراع عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بطريقة جيدة وفاعلة.

8- عند تفاعل دور مع أدوار أخرى فإن كل دور يقيّم الدور الآخر، وعندما يصل تقييم الآخرين

لذات الفرد فإن التقييم يؤثر في تقييم الفرد لذاته، وهذا ما يؤدي إلى فاعلية الدور ومضاغفة نشاطه.

9- عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع، ويتصل المجتمع بالدور، وهذا الاتصال قد يكون رسمياً أو غير رسمي.

10- الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.

11- التركيب الخُلقي للفرد هو بمثابة التكامل بين التركيب النفسي والأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في حياته اليومية.

## 2/2 أنواع الأدوار:

هناك أنواع متعددة من الأدوار من أهمها:

- الدور الفعلي «Real Role»: وهو الدور الذي يقوم به الفرد بالفعل ويمارسه في عمله مع أفراد المجتمع.
- الدور المتوقع «Expected Role»: وهو الدور الذي يتحدد بناءً على توقعات الأفراد نحو شاغلي هذا الدور وتوقعات الفرد ذاته مع الأفراد الذين يتعامل معهم.
- الدور الموصوف «Asspired Role»: وهو الدور الذي يقوم به الفرد في ضوء الدور الموصوف للمكانة التي يشغلها، أو الظروف التي تحيط به، أو بحكم الموقع الذي هو يعيش فيه.
- الدور المكتسب «Achieved Role»: وهو الدور الذي يكتسبه الفرد من خلال تفاعلاته مع الأفراد المحيطين به، وبناءً على قدراته وإمكانياته ويكتسبه بناءً على هذه القدرات التي عن طريقها يمارس دوراً أو أدواراً في المجتمع (أحمد، 1997: 106-107).

## 3/2 مفاهيم نظرية الدور:

1- مفهوم الأداء الاجتماعي «Social performance»: يعرف بأنه «القدرات المختلفة للتعامل على أداء أدواره الاجتماعية كما يتوقعها الآخرون أو الإعاقة التي يتوقعها الآخرون من وجود العميل في بيئتهم الاجتماعية» (جوهر، 1991: 89).

2- تعلم الدور «Role Learning»: كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دوره والسلوك الملائم للدور الذي يقوم به، وعملية التعلم هذه تبدأ منذ الصغر في الطفولة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ويقوم بهذه العملية الأسرة والأجهزة الاجتماعية المختلفة، وعملية التعلم تتم في إطار ثقافة المجتمع الذي ينشأ فيه الفرد (العلا وعبد الرحمن، 1989: 126).

3- متطلبات الدُّور «Role Demands»: وهي المقوِّمات اللازمة للقيام بأداء دور معين، تتكون من خلال المعايير الثقافية، وهي التي توجَّه الفرد عند اختياره أو رغبته في القيام بأدوار معينة (الصدقي، 1991: 47).

4- الدور الممارَس (أداء الدور) «Role Performance»: هو السلوك الفعلي الذي يؤديه الفرد أثناء قيامه بدوره بناءً على ما تم تعلُّمه في وقت سابق، سواء كان واجباً أو مسئولية متعلقة بهذا الدور أو التمتع بحقوقه؛ وذلك أثناء التفاعل مع الأطراف الأخرى لهذا الدور (زيدان، 2005 وجوهر، 1987: 34).

5- توقُّعات الدُّور «Role Expectations»: مجموعة من التصورات أو الأفكار التي تكون لدى الآخرين حول الأنماط السلوكية التي يجب أن يقوم بها شاغل مكانة معينة (الصدقي، 1991: 47). ويتضمن الدور المتوقَّع مجموعة المتطلبات والأدوار التي ينتظر الآخرون من الفرد أن يؤديها، والمستوى الذي يلزم الفرد شاغل الدور الوصول له، يتم توقُّع الدور من جانب عدد من الأطراف، فالزوجة تتوقَّع دور زوجها، والأب يتوقَّع سلوك ابنه، وتوقُّعات المشاهدين الذين ليسوا أطرافاً في علاقة الدور، ولكنهم يشاهدون أداء كل من الطرفين لدوره، ولكل منهم توقُّعات من كلا الطرفين، فالأم ليست طرفاً في دور الأب حيال ابنه، ولا في دور الابن اتجاه أبيه، ولكنها تشاهد وتتوقَّع من الأب أن يمارس دوره بطريقة معينة، ومن الابن أن يمارس أيضاً دوره بطريقة معينة، ولا تقتصر توقُّعات الدور على الأفراد المشاهدين بل تمتد لتشمل مختلف الجماعات الاجتماعية في المجتمع، وقد تتطابق هذه التوقُّعات وقد تتفاوت، كما أن ثقافة المجتمع تحدِّد أدواراً متوقَّعة من كل فرد يشغل مكانة محددة في المجتمع (زيدان، 2005: 23-24 وجوهر، 1987: 34).

6- درجة وضوح الدور «Role vigor»: ويُقصد بذلك درجة الاتفاق بين توقُّعات الجماعات المختلفة على حقوق وواجبات الدور، وكلما كانت هذه التوقُّعات متطابقة وتحظى بالاتفاق من قِبَل الجماعات المختلفة داخل المجتمع، كلما كان الدور أكثر وضوحاً، ومن الأدوار الواضحة دور الأم ودور الأب، أما الأدوار غير الواضحة فهي مثل دور الجد أو الجدة (زيدان، 2005: 24). وكلما تحدَّد تعريف الدور، كلما زادت قوته وتأكَّد وضوحه، وكلما صعبَ تبعاً لذلك على الفرد أن يتغلَّب على متطلباته أو يتصلَّ منها (النوحي، 1983: 9).

7- **غموض الدور «Role Ambiguity»:** يُقصد بذلك عدم الاتفاق بين الجماعات الاجتماعية

في المجتمع على الحقوق والواجبات الخاصة بهذا الدور (زيدان، 2005: 24).

8- **الأدوار الظاهرة والأدوار الضمنية «Explicit and Implicit Roles»:** الأدوار الظاهرة هي

الأدوار القابلة للملاحظة، والممارس لهذه الأدوار يؤديها على مستوى الشعور، أو يؤديها وهو مدرك لها وواع بها، أما الأدوار الضمنية فهي تلك الأدوار التي لا يكون الفرد واعياً لها؛ فالمرأة التي تعمل مشرفة في دار حضانة ولم تُنجب نجد أن الدور الواضح الذي تقوم به دور المشرفة، أما الدور الضمني المستتر الذي تؤديه دور الأم (الجميل، 1998: 27).

9- **صراع الأدوار «Role Conflict»:** حتى ينجح الفرد في أداء كل دور من مجموعة الأدوار التي

عليه أن يؤديها، عليه أن يوفق بين هذه الأدوار من ناحية، وكذلك عليه التوفيق بين أدائه لكل دور وتوقعات المشاركين له في هذا الدور والجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى، وإذا فشِلَ في ذلك حدث ما يُسمى «صراع الأدوار»، ويُقصد به عدم نجاح الإنسان في التوفيق بين أدواره المختلفة وبين مستوى أدائه لكل دور وتوقعات المحيطين به فيما يتعلق بهذا الدور (زيدان، 2005: 26). وقد يحدث صراع الأدوار لأسباب متعددة منها: أن تكون توقعات الدور غامضة وغير واضحة، ولا يوجد اتفاق بين الأطراف على توقعات معينة، أن تكون الأدوار متعددة ويفقد الفرد قدرته على الموازنة بين كل هذه الأدوار التي يشغلها؛ ممّا يجعله يعطي اهتماماً أكثر لدور معين على حساب دور آخر (الجميل، 1998: 29). تعارض التوقعات بين أطراف الدور أيضاً من الأسباب التي قد تؤدي إلى صراع الأدوار فقد يحدث صراع بين الزوج والزوجة المتزوجين حديثاً على قيادة الأسرة؛ حيث يتوقع كل منهما أن تكون قيادة الأسرة من أدواره المتوقعة (زيدان، 2005: 26).

10- **تكامل الأدوار أو تعارضها «Role complementarity or Discomplementarity»:**

يتم التكامل بين الأدوار إذا أدى كل طرف دوره، بشكل تلقائي وبسهولة بدون مصاعب، وبالطريقة المتوقعة منه، تكامل الأدوار وتناسقها أمرٌ مطلوب وضروري، ويحدث التعارض لأسباب متعددة كعدم استقرار البناء الاجتماعي أو عدم وضوح تعريفات الأدوار داخله، أو فشل الأطراف المشتركة في الأدوار في إحداث التناسق بينهم (النوحى، 1983: 13-12).

11- المقوّمات الشخصية للدور: يتطلب كلُّ دور مجموعةً من الصفات والقدرات والمهارات، وكلما كانت المقوّمات الشخصية المطلوبة لأداء الدور متوفرة لدى الفرد كلما ارتفع مستوى أدائه لهذا الدور (زيدان، 2005: 25).

12- استعادة التوازن «Reequilibration»: عندما يكون هناك غموض أو تضارب أو تناقض في توزيع الأدوار يحدث عدم توازن في النسق الاجتماعي، تبعاً لذلك تعمل الأطراف المشتركة محاولات لإعادة التوازن والانسجام، ومن الوسائل التي تُستخدم في ذلك، الجبر والإرغام، أو بالتملق، أو الملاحظة، أو بالتقويم، كما قد يكون لدى الطرف الآخر وسائل دفاعية يمكنه استخدامها مثل الرفض والإنكار والتحدي، أو إثارة الطرف الآخر واستفزازه، وقد يقوم الطرفان بعمل متبادل أو مشترك للأدوار، أو إحالة الموضوع لطرف ثالث، أو إعادة النظر في الموضوع أو قبول الحل الوسط (صديقي، 1991: 49).

13- مجموعة الأدوار: يُقصد بها مجموعة الأدوار التي يلعبها الإنسان في وقت معين، فكل شخص يشغل عدداً من الأوضاع الاجتماعية (زيدان، 2005: 25-26).

14- الجزاءات «Sanctions»: هي العقوبات التي يوقعها شخص أو جماعة أو منظمة على شخص نتيجة لتقصيره في أداء مسؤوليات دور معين وحدثت تفاوت كبير بين ما يمارسه ذلك الشخص وبين ما يُتوقع منه في أدائه لدور معين (زيدان، 2005: 27). وتختلف الجزاءات التي يقوم به فردٌ ما، سواء كان والداً أو معلماً أو صديقاً عن تلك التي يقوم بها المجتمع، والجزاءات والعقوبات أمر ضروري لإلزام الأفراد على أداء أدوارهم، وإن كانت تنجح أحياناً في تحقيق ذلك الهدف، وأحياناً تُخفق (النوحي، 1983: 14).

15- التقويم «Evaluation»: يتعرّض سلوك الفرد في الحياة الواقعية إلى التقويم من جانب الآخرين، ويختلف أفراد المجتمع في أدائهم الاجتماعي، وهم يشغلون أماكن متعددة ومتباينة في الأنساق الاجتماعية، ويقومون فيه بأدوار مختلفة، وأماكنهم وأدوارهم تتعرض للتقويم بشكل من الأشكال (الصديقي، 1991: 49). فأداء الإنسان لكل دور خاضعٌ للتقويم من جانب أفراد أو مجموعة من الأفراد أو جماعة معينة وخاصة الطرف أو الأطراف الأخرى المشاركة له في لعب هذا الدور، وإذا نقص أداء الفرد لدوره فإن الطرف المشارك قد يضيّق ويتبرّم من هذا القصور في الأداء (زيدان، 2005: 27).

تفسّر نظرية الدّور مشكلةَ الدراسة الحالية؛ بأنّ الأمّ السعودية لها أدوار متعددة ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض، بعض هذه الأدوار واضحة ومحددة مثل دورها في الاهتمام بالمنزل وتربية الأبناء، ودورها كزوجة، والبعض الآخر غير واضح، ويشوبه الغموض مثل دورها في إدارة الأسرة مالياً، كما أنّ الدور المالي للأمّ يفترض بناءً على مفاهيم نظرية الدور هو دور تعلّمته الأمّ منذ الصغر من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تنتمي لها، وهي عملية تتم من خلال ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه، فهذه النظرية تصنّف الأدوار التي تقوم بها الأمّ في الدور الفعلي التي تقوم به في الإدارة المالية للأسرة، والدور المتوقّع منها أن يكون لديها وعي ماليّ تستطيع من خلاله القيام بدورها في الإدارة المالية الأسرية؛ مثل: التخطيط المالي، ووضع ميزانية، والادخار، والاستثمار، والاقتراض، وآليات التعامل مع الأبناء في الصرف، ودور موصوف للأمّ يمكن معرفة هذا من خلال الدور الموصوف للمكانة التي تشغلها الأمّ أو الظروف التي تعيش فيها، ودور مكتسب للأمّ تكتسبه من خلال تفاعلاتها مع الأفراد المحيطين بها، والتي قد تكون لها تأثير في الوعي الماليّ للأمّ، إن تطبيق نظرية الدور لتغيير السلوك المالي لدى الأمّ، يتضمّن عملية التعلم المالي والإدارة المالية، خاصةً أنّ النساء يملنّ بحكم أدوارهن لشراء سلع غير مخطّط لها، ومعرضات لشراء حاجات ومستلزمات لا يحتجن إليها (الصادي وآخرون، 2017: 57). تركّز هذه النظرية على القيام بتوعية المرأة بدورها المالي داخل الأسرة وتحفيزها على التعلم المالي، كما تركّز على تغيير السلوكيات المالية والمعتقدات والاتجاهات المرتبطة بالسلوك المالي لدى الأمّ، ويمكن تصميم برامج للتثقيف المالي للأمّ، ورفع مستوى الوعي المالي لديها، وإعادة بناء مفاهيم الدور لديها، وتغيير مفهوم الدور المكتسب من خلال إعادة تعليمها وتدريبها وبناء قدراتها وإمكانياتها في الإدارة المالية، فالأمّ قد تحتاج إلى التدريب على القيام بدورها المالي في الأسرة من خلال توفير المتطلبات والمقومات التي تساعد على القيام بدورها المالي المتوقّع في الأسرة بفاعلية.

### سابعاً : المنهجية :

#### أ - نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهتم بدراسة الحقائق والظواهر وخصائصها أو المواقف التي تغلب عليه صفة التحديد من خلال جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها للوصول

إلى النتائج (محمود وآخرون، 2007: 161). استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي من خلال العينات غير الاحتمالية حيث تم اختيار عينة قصدية من أمهات طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ويمكن تبرير اختيار هذا النوع من العينات لعدم إمكانية تطبيق العينة العشوائية بأساليبها العلمية في هذه الدراسة لعدم وجود قوائم معاينة لجميع الأمهات السعوديات في مدينة الرياض، لذلك حددت الباحثة مجتمع البحث بأمهات طالبات كلية الآداب حتى تتضمن العينة أمهات عاملات وغير عاملات كمتغير مستقل أساسي ركزت عليها الدراسة، كما أن كلية الآداب تضمن تنوعاً كبيراً في خصائص مفردات العينة وذلك لتعدد التخصصات في الكلية وكذلك كبر حجم العينة وبالتالي تضمينها مجموعة من المتغيرات الأساسية في الدراسة مثل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتفاوتة وتم تحديد مجموعة من الخصائص اللازم توفرها في مفردة الدراسة وهي أن تكون المبحوثة أم من الجنسية السعودية.

#### ب- مجتمع وعينة الدراسة:

تحدّد مجتمعُ البحث في أمهات طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؛ حيث تم اختيار 250 أمّاً عن طريق استخدام العينة القصدية غير الاحتمالية؛ وذلك لملاءمتها لمجتمع البحث، للوصول إلى خصائص معينة في الأم: (سعودية، متزوجة ومستقرة في أسرة في وقت جمع البيانات، لديها أبناء).

#### ج- أداة جمع البيانات:

تم تصميم استبانة لجمع البيانات تشمل ثلاثة محاور: (البيانات الأولية، مقياس للوعي المالي للأم، مقياس للاستقرار الأسري).

#### خطوات بناء أداة الدراسة:

1- البيانات الأولية: تم تحديد أهم البيانات الأولية التي تشكل متغيرات مستقلة يمكن ربطها من خلال مقياس الوعي المالي والاستقرار الأسري (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية، جهة العمل، الراتب الشهري، دخل الأسرة الشهري، عدد الأبناء).

2- تم تصميم مقياس لكثرة الخماسي للوعي المالي للأم يتدرج من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة إطلاقاً وتم تطوير هذا المقياس وبناءه من خلال الاطلاع على عدد من البرامج والمراجع الخاصة بالوعي المالي منها برنامج ريالي وتم تحديد خمسة محاور رئيسية للوعي

المالي وهي: (الادخار، الاستثمار، الاقتراض، التخطيط المالي ووضع الميزانية، الأبناء والوعي المالي).

3- تم تصميم مقياس لكرت الخماسي للوعي للاستقرار الأسري يتدرج من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة إطلاقاً. وتم تطوير هذا المقياس وبناءه من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات والمراجع العلمية المتعلقة بالاستقرار الأسري ويمكن تحديد هذه المحاور في: (التعامل مع الأبناء، التعامل مع المشكلات التي تعترض الأسرة، التعامل مع الظروف المالية، التعامل مع المجتمع الخارجي).

#### د- محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الأمهات السعوديات لطالبات كلية الآداب جامعة الملك سعود حيث تم إجراء الدراسة على 250 أمًا من طالبات كلية الآداب في جامعة الملك سعود وتم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الجامعي 1439هـ.

#### هـ - إجراءات الصدق لأداة الدراسة Validity:

● **الصدق الظاهري Face Validity**: للتحقق من صدق الأداة ظاهرياً عرضت على عدد من غير المتخصصين أمهات طالبات كلية الآداب اللاتي سوف تطبق عليهن الاستبانة مستقبلاً؛ للتأكد من صدقها ووضوحها لمفردات عينة الدراسة، ومدى دقة ارتباط عناوين الاستبانة بالفقرات التي تليها.

● **صدق المحتوى Content Validity**: للتحقق من صدق محتوى أداة الاستبانة، وتم عرضها على خمسة محكمين من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع؛ لتحليل محتوى عبارات الأداة، والتأكد من مدى تمثيلها لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وقد تم تعديل بعض الفقرات وفقاً للملاحظات التي وردت على أبعاد المقياس من قبل المحكمين.

#### إجراءات الثبات Reliability:

تم التحقق من الاتساق الداخلي لعبارات المقياس عن طريق استخراج معامل ألفا كرونباخ باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS/PC. حيث تم تطبيقه قبل جمع البيانات على عدد 30 مفردة من مجتمع البحث، وأشارت النتائج الأولية إلى قوة المقياس، وإمكانية الاستمرار في جمع البيانات، وقد بلغ معامل ثبات المقياس (ألفا كرونباخ) كالاتي:

### جدول رقم (1) محاور عينة الدراسة

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	المحور
10	0.764	الوعي المالي للأم محور الادخار
6	0.872	الوعي المالي للأم محور الاستثمار
7	0.723	الوعي المالي للأم محور الاقتراض
19	0.704	الوعي المالي للأم محور التخطيط المالي ووضع الميزانية
10	0.705	الوعي المالي للأم محور الأبناء والوعي المالي
48	0.801	مجموع محاور الوعي المالي للأم
29	0.926	الاستقرار الأسري

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرونباخ في محوري الدراسة «الوعي المالي والاستقرار الأسري» مرتفع وقوي، ويمكن الاعتماد عليه في نتائج الدراسة. وبالنظر لقيمة معامل ألفا كرونباخ في بعض محاور الوعي المالي للأم يظهر أن هناك تفاوتاً في استجابات مفردات العينة، هذا التفاوت يعكس عدم التجانس في عينة البحث في بعض المتغيرات الديموغرافية مثل المستوى الاقتصادي والتعليمي وعدد الأبناء، والذي تشكل بدورها متغيرات أساسية تم الاعتماد عليها في تحديد الفروق المعنوية في متغيري الوعي المالي للأم والاستقرار الأسري في هذه الدراسة.

### ثامناً: التحليل الإحصائي والاجتماعي لنتائج الدراسة:

#### جدول رقم (2)

#### توزيع العمر لمفردات العينة

النسبة المئوية	التكرار	العمر
19.6 %	49	أقل من 40 سنة
56 %	140	من 40 إلى أقل من 50
17.6 %	44	من 50 إلى أقل من 60
6.8 %	17	60 سنة وما فوق
100 %	250	المجموع

يوضح جدول رقم (2) توزيع عمر الأمهات اللاتي تم إجراء الدراسة عليهن، ويلاحظ أن أغلبهن أعمارهن من 40 سنة فأكثر؛ حيث بلغت نسبتهن 80.4%. وذلك لأنه تم اختيار مفردات الدراسة للأمهات اللاتي لديهن أبناء يدرسن في مرحلة البكالوريوس ويرجع السبب في ذلك الاختيار لعدم وجود قوائم معاينة للأمهات اللاتي لديهن أبناء في مدينة الرياض لسحب عينة عشوائية منهن، فركزت الدراسة على أمهات كلية الآداب لتحقيق هذا الشرط في العينة.

### جدول رقم (3)

#### المستوى التعليمي لمفردات العينة

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
34.8%	87	ثانوي
31.2%	78	بكالوريوس
5.2%	13	ماجستير
2.4%	6	دكتوراه
26%	65	أخرى
0.4%	1	مفقود
100%	250	المجموع

يوضح جدول رقم (3) المستويات التعليمية لمفردات الدراسة، ويلاحظ أن نسبة الأمهات اللاتي يحملن الشهادة الثانوية والبكالوريوس متقاربة - إلى حد كبير - حيث بلغت نسبة حاملات الشهادة الثانوية 34.8%، أما الخريجات الجامعيات فقد بلغت 31.2%، أما باقي العينة متوزعة على الماجستير والدكتوراه بنسب بسيطة، أظهرت النتائج أن هناك بعض المستويات التعليمية تضمنتها خيار «أخرى»، وهي أيضاً متوزعة بأعداد قليلة بين الأمهات، فالأمهات الأميات بلغ عددهن 16 أمماً، وحاملات شهادة الابتدائي بلغ عددهن 13 أمماً، والمتوسط بلغ عددهن 10 أمهات، و20 أمماً، تحمل شهادة دبلوم، وست أمهات لديهن شهادة من بعض المعاهد التعليمية، وهذا يشير إلى أن المستويات التعليمية للأمهات مختلفة ومتوزعة في خيارات كثير مما يفيد في معرفة هل متغير التعليم له تأثير على الوعي المالي للأُم، وكذلك هل له دور في مستوى الاستقرار الأسري، يلاحظ من الجدول السابق أن المستويات التعليمية لعينة الدراسة متنوعة ومختلفة مما يدعم الدراسة

في اختلاف المستويات الدراسية للأمهات وعلاقتها بالمتغيرات الأساسية في الدراسة (الوعي المالي، الاستقرار الأسري).

#### جدول رقم (4)

#### توزيع مفردات العينة تبعاً للحالة الوظيفية وجهة العمل

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الوظيفية
% 24	60	موظفة
% 73.2	184	غير موظفة
% 2.8	7	سيده أعمال
% 100	250	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	جهة العمل
% 21.6	54	قطاع حكومي
% 3.6	9	قطاع خاص
% 1.6	4	أعمال حرة
% 73.2	183	لا ينطبق
% 100	250	المجموع

يوضح جدول رقم (4) توزيع مفردات العينة تبعاً للحالة الوظيفية يلاحظ أن الأمهات غير الموظفات بلغن النسبة الأكبر 73.2% لسن موظفات، وبلغت نسبة الموظفات 24% وأغلب الأمهات الموظفات يعملن في القطاع الحكومي بنسبة 21.6%. توزع مفردات الدراسة على متغير الحالة الوظيفية موظفات وغير موظفات يدعم الدراسة من خلال تحديد الفروق المعنوية في مستوى الوعي والاستقرار الأسري بين الأمهات الموظفات وغير الموظفات.

### جدول رقم (5) توزيع مفردات العينة حسب المستوى الاقتصادي للأسرة

النسبة المئوية	التكرار	الراتب الشهري
2.8 %	7	من 2500 إلى 5000
16.4 %	41	من 5001 إلى 10000
5.6 %	14	من 10001 إلى 20000
2 %	5	مفقود
73.2 %	183	لا ينطبق
100 %	250	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	الدخل الشهري
46.8 %	117	من 2000 إلى 10000
41.6 %	104	من 10001 إلى 30000
4.8 %	12	من 30001 إلى 50001
1.2 %	3	من 50001 إلى 80001
5.6 %	14	المفقود
100 %	250	المجموع

يوضح جدول رقم (5) المستوى الاقتصادي لمفردات العينة، وتبين أن أغلب الرواتب الشهرية للأُم الموظفة يتراوح ما بين 5000 آلاف ريال إلى 10000 آلاف ريال، ويبلغ أعلى نسبة للدخل الشهري للأسر في هذه الدراسة ما بين 2000 إلى 10000 حيث بلغت النسبة المئوية 46.8 %، يليها نسبة الأسر اللاتي يتراوح دخلهن الشهري ما بين 10000 ريال إلى 30000 ألف ريال بنسبة 41.6 % . بحيث يمكن تصنيف المستوى الاقتصادي لأغلب مفردات الدراسة ما بين الدخل الاقتصادي الضعيف إلى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار اعتماد الأسر على عائل واحد وهو الأب؛ لأن نسبة الأمهات الموظفات في هذه الدراسة أقل من ربع العينة، يلاحظ من الجدول السابق أن الراتب الشهري والدخل الشهري يشير إلى أن أغلب مفردات العينة من ذوي الدخل المتوسطة. التنوع في الدخل الاقتصادي يدعم الدراسة من حيث توزع مفردات العينة في مستويات اقتصادية مختلفة مما يساعد على تحديد الفروق المعنوية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين متغيرات الدراسة الأساسية (الوعي المالي، الاستقرار الأسري).

جدول رقم (6)  
توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن وملكية السكن

النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
% 34.4	86	شقة
% 18.8	47	دور في فيلا
% 43.2	108	فيلا
% 3.2	8	أخرى
% 0.4	1	مفقود
% 100	250	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	ملكية السكن
% 55.2	138	ملك
% 41.6	104	إيجار
% 3.2	8	أخرى تُذكر
% 100	250	المجموع

يوضح جدول رقم (6) توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن وملكية السكن، ويلاحظ أن أغلب العينة يسكنون في فيلا؛ حيث بلغت نسبتهم 43.2%، في حين أن أكثر من نصف العينة يسكنون في بيوت ملك بنسبة 55.2%.

جدول رقم (7)  
توزيع مفردات العينة حسب عدد الأبناء

النسبة المئوية	التكرار	عدد الأبناء
7.8 %	18	1
11.6 %	29	2
15.6 %	39	3
24 %	60	4
12.4 %	31	5
8.8 %	22	6
10.4 %	26	7
4 %	10	8
3.6 %	9	9
1.2 %	3	10
0.4 %	1	11
0.8 %	2	مفقود
100 %	250	المجموع

يوضح جدول رقم (7) يوضح عدد أبناء مفردات الدراسة، ويلاحظ توزيعهن من طفل إلى 11 طفلاً يبلغ أكبر نسبة للأمهات التي لديهن 4 أطفال بنسبة 24 %، يليها الأمهات اللاتي لديهن 3 أطفال بنسبة 15.6 % وفي المرتبة الثالثة الأمهات اللاتي لديهن 5 أطفال حيث بلغت نسبتهن 12.4 %.

جدول رقم (8)

درجة الوعي المالي لدى الأم ودرجة الاستقرار الأسري  
من وجهة نظر الأم والعلاقة بينهما

الدرجة المعنوية	الارتباط بين الوعي والاستقرار الأسري	أعلى قيمة	أقل قيمة	المدى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
0.000	**0.321 دلالة الطرفين	4.40	2.49	1.91	0.4	3.3	مستوى الوعي المالي لدى الأم
		4.78	1.56	3.22	0.58	3.4	الادخار
		5	1	4	1.02	2.66	الاستثمار
		5	1.67	3.33	0.74	3.66	الاقتراض
		4.67	2.06	2.61	0.46	3.4	التخطيط المالي ووضع ميزانية
		4.78	1.33	3.44	0.61	3	الأبناء والوعي المالي
0.000	**0.321 دلالة الطرفين	5	2.50	0.2.5	0.4	0.4	درجة الاستقرار الأسري

يتضح من الجدول رقم (8) أن الوعي المالي للأم منخفض، بلغ متوسطه الحسابي 3.3 بانحراف معياري 0.4، وبالنظر لمحاوَر الوعي المالي التي تمت دراستها يلاحظ أن الوعي بالاستثمار أخذ أقل درجة؛ حيث بلغ متوسط وعي الأم الاستثماري 2.66 بانحراف معياري 1.01، يليه وعيها المالي مع الأبناء بلغ متوسطه الحسابي 3 بانحراف معياري 0.6، يليه محوراً الادخار والتخطيط المالي ووضع ميزانية حيث بلغ متوسطهما الحسابي 3.4، بانحراف معياري للادخار 0.6، أما الانحراف المعياري للتخطيط المالي فقد بلغ 0.5. وبلغ المتوسط الحسابي لوعي الأم المالي المتعلق بالاقتراض أعلى قيمة؛ حيث بلغ متوسطه الحسابي 3.7 بانحراف معياري 0.74، تتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد المجيد 2012 أن الوعي الادخاري للمرأة يقع بين مستويين؛ المنخفض والمتوسط، ووعيتها الاستهلاكي منخفض بمتوسط حسابي 1.64. يمكن تفسير انخفاض وعي الأم المالي بالرجوع لمفاهيم نظرية الدور؛ فالإدارة المالية كمصطلح فهي دور متوقع للأب وليس للأم، والدور المتوقع تبعاً لنظرية الدور هو مجموعة المتطلبات والأدوار التي ينتظر الآخرون من الفرد أن

يؤديها، ويتم توقع هذا الدور من قِبَل عددٍ من الأطراف، كما أن هذا الدور «الإدارة المالية» تتطلب من الأم تعلم هذا الدور وبيدأ تعلمها له من الصغر عن طريق التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وبما أن أغلب الأسر السعودية تصنّف دور الإدارة المالية للأب، فيمكن تفسير انخفاض الوعي المالي للأم على أنه دور لم يتعلمته من قِبَل في أسرهن، فالأسر السعودية في الماضي كان الأب هو المسؤول مالياً عن المنزل، خاصة أن مفردات عينة الدراسة تزيد أعمارهن عن 40 سنة، كما أن درجة وضوح الدور تلعب دوراً في انخفاض وعي المرأة المالي، فكلما كان الدور المالي الذي تقوم به المرأة واضحاً ومحددًا تمكّنت من القيام به، ويعتبر الدور المالي للأم من الأدوار الضمنية؛ فهو دور تقوم به وهي غير واعية ومدركة له تماماً، بعكس دورها في تربية الأطفال الذي يُعد دوراً ظاهراً قابلاً للملاحظة وتؤديه على مستوى الشعور، تواجه الأم عدداً من الصراعات في الأدوار، منها دورها في التربية وتلبية احتياجات المنزل، ودورها في ترشيد الاستهلاك المالي دورها كزوجة، ويحدث الصراع بين هذه الأدوار عندما تكون توقعات الدور غامضة، وغير واضحة، ولا يوجد اتفاق بين الأطراف عليها؛ فالدور المالي للأم دور ضمني غير واضح هل تقوم بالصرف لتلبية الاحتياجات الضرورية وفق تخطيط ماليّ محدد وميزانية محددة، أم أنها فقط تلبي الاحتياجات ولا تخطط مالياً بما أن الأب هو المسؤول عن التمويل في الأسرة، كما أن مفهوم مقومات الشخصية للدور تتطلب من الأم أن تتحلّى بمجموعة من المهارات والصفات والقدرات التي تساعدها على الإدارة المالية السليمة للأسرة، وكلما توفرت هذه المقومات لدى الأم كانت قادرة على التخطيط المالي والإدارة المالية.

في حين أن الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم مرتفع؛ حيث بلغ متوسطه الحسابي 0.4 بانحراف معياري 0.4، يتفق ذلك مع دراسة الكندري 2008 في المجتمع الكويتي ودراسة الإبراهيم 2019 في المجتمع الأردني التي أكّدت أن واقع الاستقرار الأسري عالٍ جداً لعينة الدراسة، ولكنها تختلف هذه مع نتيجة دراسة الهندي 1438 التي أكّدت أن 54.7% من عينة الدراسة مهدّدون بعدم الاستقرار الأسري، يؤثّر الاستقرار الأسري على الحياة الأسرية فهو يشكل عاملاً وقائياً ضد الاكتئاب، ويساعد على استقرار حياة الأطفال وتكفيهم كما يساعد على ضبط النفس والتكيف بشكل عام، وهذا ما أشارت إليه نتائج كل من دراسة Ivanova & Israel 2005، ودراسة Malatrea & Israel 2013، ودراسة Drach 2018.

يمكن تفسير نتيجة انخفاض الوعي المالي للأم وارتفاع مستوى الاستقرار الأسري لديها

بدراسة Papp & Others 2009 إلى أن المال ليس هو مصدر الصراع الأول في الأسرة، على الرغم من أن النزاعات حول المال كثيرة، كما أوصت الدراسة بضرورة وجود مهنيين يساعدون الأسر في إدارة حياتهم المالية والأسرية، في حين أكدت دراسة Dew & Stewart 2012 أن المشاكل العميقة بين الزوجين مرتبطة بالصراع المالي، أيضاً يمكن تفسير ذلك بنتيجة دراسة Key & Jeong 2007 التي أكدت أن الأمهات في المناطق الحضرية يميلون - في أوقات الأزمات الاقتصادية - إلى استخدام أسلوب إداري ماليٍّ موجه، كما أوصت الدراسة الأمهات بالسعي لإيجاد حلول لتحسين مستوى التماسك الأسري، والاستقرار المالي، كما أوصتهن بالاستفادة من المعلومات المالية حتى يتمكن من القيام بالإدارة المالية التي تساعد على الاستقرار المالي للأسرة، كما يمكن ربط انخفاض الوعي المالي للأم وارتفاع مستوى الاستقرار الأسري من خلال نظرية الدور بمفهوم التقويم؛ بمعنى أن سلوك الأم المالي يتعرّض لعمليات تقييمية من الأفراد المحيطين فيها؛ ممّا يُساعد على استعادة التوازن فالأم التي لديها غموض أو تضارب أو تناقض في دورها المالي في الأسرة تعمل الأطراف المشاركة لها في الحياة الأسرية؛ كالزوج والأبناء، لإعادة التوازن والانسجام في الأسرة، أما من خلال الجبر والإرغام، أو عن طريق التملُّق أو بالتقويم.

كما يتضح من الجدول أن هناك علاقة ارتباطية معنوية طردية ضعيفة عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الوعي المالي لدى الأم ودرجة الاستقرار الأسري من وجهة نظرها؛ حيث بلغت قيمة الارتباط  $0.321^{**}$  عند دلالة الطرفين، وبلغت درجة المعنوية 0.000، تتفق هذه النتيجة مع دراسة موسى وآخرين 2003 التي أكدت على أن هناك علاقة بين عدم الاستقرار الأسري والصراعات المالية والديون، وكذلك دراسة Beutler & Others 2007 التي أكدت أن هناك علاقة بين الضغوط المالية وعدم الاستقرار الأسري، ودراسة Britt & Others 2010 التي أشارت إلى أن الصراع الزوجي الذي يهدد الاستقرار الأسري مؤثر على وجود الصراع المالي؛ حيث إن الزوجين لا يفصحان عن المشاكل المالية ويتجنبون النقاش حولها وتظهر هذه المشكلات بشكل عدم قدرة على التواصل بين الزوجين، وأكدت الدراسة على ضرورة وجود مهنيين مدربين على العلاج الزوجي والتخطيط المالي للأزواج لرفع نسبة الرضا الزوجي، أو على الأقل تجنب الطلاق بينهما، كما أكدت دراسة Dew 2016 أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزوجي، وكذلك دراسة Basiden & Others 2018 أكدت على وجود علاقة بين التاريخ المالي

وأسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الأسرية؛ لذلك يجب على المعالجين الاستفادة من التجارب المالية لتقديم المساعدة وتحسين العلاقات المالية؛ مما ينعكس أثره على جودة الحياة الزوجية، يظهر قلق التقاعد في بعض الأسر نتيجة الصعوبات الاقتصادية والمشاكل الزوجية في سن التقاعد؛ وذلك ما توصلت إليها دراسة Dew & Yorgson 2009. أكدت دراسة Kiso & Others 2019 أن الأسباب الرئيسية لقلق التقاعد هي الإجهاد المالي لرعاية الأطفال، ومسؤوليات الطفل والأسرة المالية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع برامج وخدمات لمساعدة الأسرة في التخطيط للتقاعد لتجنب الصعوبات الاقتصادية والمشاكل الزوجية للأزواج في سن التقاعد، كما يمكن تفسير العلاقة الارتباطية الضعيفة بين انخفاض الوعي المالي للأُم والاستقرار الأسري من خلال نظرية الدور إلى مفهوم تكامل الأدوار أو تعارضها، فالتكامل بين الأدوار يعني قيام كل فرد في الأسرة بدوره بشكل تلقائي وبسهولة وبالطريقة المتوقعة منه بذلك يحدث التكامل فإذا قامت الأم بدورها في الإدارة المالية السليمة للأسرة بالإضافة إلى مجموعة الأدوار الأخرى له، وكذلك قيام كل فرد من أفراد الأسرة بدوره المتوقع منه يحدث التوازن والتكامل في الأدوار، والتناسق بينها ضروري، أما عند تعارض الأدوار أو عدم فهمه أو عدم وضوحها؛ مثل عدم فهمها أو وعيها بدورها المالي داخل الأسرة قد يؤدي إلى عدم استقرار الأسرة.

### جدول رقم (9)

#### العلاقة الارتباطية بين الوعي المالي لدى الأم، والاستقرار الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية

الدرجة المعنوية	درجة الارتباط	المتغير	
0.977	0.002 دلالة الطرفين	العمر	الوعي المالي لدى الأم
0.960	0.003 دلالة الطرفين	الراتب الشهري	
0.608	0.033 دلالة الطرفين	إجمالي دخل الأسرة	
0.009	0.167** دلالة الطرفين	عدد الأبناء	
0.931	0.005 - دلالة الطرفين	العمر	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم
0.250	0.073 دلالة الطرفين	الراتب الشهري	
0.066	0.116 - طرفين	إجمالي دخل الأسرة الشهري	
0.806	0.016 - طرفين	عدد الأبناء	

يتضح من الجدول رقم (9) أنه لا يوجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وعمرها؛ حيث بلغ معامل بيرسون 0.002، كما لا توجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وراتبها الشهري؛ فقد تحددت قيمة معامل بيرسون 0.003، وكذلك لا توجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وإجمالي دخل الأسرة الشهري؛ حيث بلغ معامل بيرسون 0.033. في حين يوجد علاقة معنوية ارتباطية طردية ضعيفة عند مستوى المعنوية 0.05 بلغت  $0.167^{**}$  عند دلالة الطرفين بين الوعي المالي للأم وعدد أبنائها، وبلغت درجة المعنوية 0.009.

يمكن تفسير عدم ارتباط الوعي المالي للأم بالعمر والراتب الشهري والدخل الشهري بالرجوع لنظرية الدور من خلال مفهوم تعلم الدور؛ بأن الوعي المالي لدى الأم هو سلوك تم تعلمه في الصغر وهو التنشئة الاجتماعية، وأن انخفاض الوعي المالي لديها صعب تغييره؛ فهو يحتاج إلى تقويم من قبل الأطراف الأخرى في الأسرة حتى يمكن تغييره وتعليمها دوراً جديداً للقيام بمسؤولياتها في الإدارة المالية، وتغيير الدور المكتسب المتعلق بالإدارة المالية لها في الأسرة.

كما يوضح الجدول أنه لا يوجد علاقة ارتباطية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم وبين كل من المتغيرات الديموغرافية: (العمر، الراتب الشهري، إجمالي دخل الأسرة الشهري، عدد الأبناء)، تختلف هذه النتائج مع دراسة مختار 1997 عدد الأبناء من أهم العوامل المهددة للاستقرار الأسري، ودراسة عبد الجليل والزهراني 2011 التي وجدت أن هناك فروقاً معنوية دالة بين دخل الأسرة والاستقرار الأسري لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض، في حين تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة الهندي 1438 التي أكدت أنه لا يوجد فروق معنوية دالة في مهددات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية؛ مثل: عدد الأولاد، والحالة الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار التقارب الزمني بين الدراسة الحالية ودراسة الهندي، والبعد الزمني بينهما، وبين دراسة مختار؛ حيث صاحب ذلك تغيرات اجتماعية وثقافية عديدة.

عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين المتغيرات الديموغرافية: (العمر، الراتب الشهري، إجمالي دخل الأسرة الشهري، عدد الأبناء) وبين درجة الاستقرار الأسري يمكن تفسيرها من خلال نظرية الدور إلى مفهوم تكامل الأدوار، فالتكامل في أدوار الأسرة يعني أن الأسرة تقوم بأدوارها بشكل تكاملي فكل فرد يقوم بدوره بشكل تلقائي وبسهولة وبالطريقة المتوقعة منه بذلك يحدث التكامل بين أدوار أفراد الأسرة مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الأسري فيها.

جدول رقم (10)

الفروق المعنوية بين بعض المتغيرات الديموغرافية ودرجة الوعي المالي لدى الأم والاستقرار الأسري من وجهة نظرها

درجة المعنوية	قيمة F	درجة الحرية	متوسط المربع		المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
0.642	0.676	5	0.093	بين المجموعات	الوعي المالي لدى الأم	المستوى التعليمي
		244	0.138	داخل المجموعات		
0.507	0.862	5	0.168	بين المجموعات	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	
		244	0.195	داخل المجموعات		
0.005	3.768	4	0.496	بين المجموعات	الوعي المالي لدى الأم	نوع السكن
		245	0.132	داخل المجموعات		
0.284	1.266	4	0.245	بين المجموعات	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	
		245	0.193	داخل المجموعات		
0.001	6.716	2	0.882	بين المجموعات	الوعي المالي لدى الأم	ملكية السكن
		247	0.131	داخل المجموعات		
0.514	0.667	2	0.130	بين المجموعات	الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	
		247	0.195	داخل المجموعات		

يتضح من الجدول رقم (10) أنه لا يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم والمستوى التعليمي؛ حيث بلغت قيمة ف 0.676 وبلغت درجة المعنوية 0.642، يمكن تفسير ذلك بالرجوع لنظرية الدور من خلال مفهوم تعلم الدور؛ فالأم تعلمت الإدارة المالية أو عدم إدراكها للوعي المالي من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية في الأسرة، وليس لها علاقة بالمستوى التعليمي لها، في حين يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم ونوع السكن؛ حيث بلغت قيمة ف 3.768 وبلغت درجة المعنوية 0.005 وباستخدام مقياس التوكي Tukey اتضح أن هناك فرقاً معنوياً بين كل من الوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنن الشقة، واللاتي يسكنن الفلل؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنن الشقة 3.2 في حين بلغ المتوسط الحسابي للوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنن الفلل 3.4.

كما يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأم وملكية السكن؛ حيث بلغت قيمة ف 6.716 وبلغت درجة المعنوية 0.001 وباستخدام مقياس التوكي Tukey اتضح أن هناك فرقاً معنوياً بين كل من الوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنن في مساكن ملك، واللاتي يسكنن في إيجار؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنن الملك 3.35، في حين بلغ المتوسط الحسابي للوعي المالي للأمهات اللاتي يسكنن إيجار 3.23. قد تكون الرغبة في امتلاك مساكن سبباً من أسباب ارتفاع الوعي المالي لدى بعض مفردات العينة اللاتي يملكن فلاً.

كما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم وبين بعض المتغيرات الديموغرافية: (المستوى التعليمي، نوع السكن، ملكية السكن). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهندي 1438 التي توصلت إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مهددات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية: (المستوى التعليمي، السكن)، ولكنها تختلف مع دراسة مختار 1997 التي أكدت أن المستوى التعليمي للزوجة والزوج له تأثير على الاستقرار الأسري، يمكن إرجاع الاختلاف بين نتائج دراسة مختار والدراسة الحالية، ودراسة الهندي للفواصل الزمني بينهما؛ ممّا يُشير إلى التغيرات الثقافية والقيمية الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات العربية.

### جدول رقم (11)

#### الفروق المعنوية بين الحالة الوظيفية ودرجة الوعي المالي لدى الأم والاستقرار الأسري

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة المعنوية
الوعي المالي لدى الأم	الموظفة	0.30	1.511 -	0.037
	غير الموظفة	0.38		
الاستقرار الأسري من وجهة نظر الأم	الموظفة	0.48	1.058	0.447
	غير الموظفة	0.45		

يتضح من الجدول رقم (11) أنه يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الوعي المالي للأُم الموظفة والأُم غير الموظفة، لصالح الأُم غير الموظفة؛ حيث بلغت قيمة ت-1.511، وبلغت درجة المعنوية 0.037، قد يكون مفهوم الجزاءات في نظرية الدور يساعد في تفسير ارتفاع الوعي المالي لغير الموظفة، مقارنةً بالموظفة؛ بأن غير الموظفة لا تستطيع توفير المال في حالة زيادة مصروفاتها، وقد تتعرض لعقوبات؛ مثل رفض الزوج منحها المزيد من المال؛ وبالتالي أصبحت تهتم بأليات الصرف المالي في الأسرة، في حين لا يوجد فروق معنوية لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الاستقرار الأسري لأُم الموظفة وأُم غير الموظفة؛ حيث بلغت قيمة ت-0.058، وبلغت درجة المعنوية 0.447. تتفق هذه النتيجة مع دراسة مختار 1998 التي توصلت إلى أن العاملات وغير العاملات لديهنَّ استقرار أسري، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة الزهراني 2012 على وجود علاقة ارتباطية بين أبعاد الاستقرار الأسري ودرجة المشاركة في اتخاذ القرار بصرف النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة.

#### مناقشة نتائج الدراسة :

تؤثر الصراعات المالية والسلوك الاستهلاكي والأزمات الاقتصادية على كيان الأسرة ووحدتها واستمرارها وجودة الحياة فيها، وذلك كما أكّدت الكثير من الدراسات العلمية العربية والأجنبية التي تم استعراضها مثل دراسة الرشود 2018 ودراسة حفيظة والعربي 2018 التي توصلت نتائجها إلى شيوع النمط الاستهلاكي في الأسرة، في حين اكدت نتائج الدراسة الحالية على انخفاض الوعي المالي للأُم، والذي بلغت درجته 3.3 بانحراف معياري 0.04، تتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد المجيد 2012 بأن الوعي الادخاري للمرأة يقع بين مستويين؛ المنخفض والمتوسط، ويشكل الوعي الادخاري أحد محاور الوعي المالي في هذه الدراسة، وقد بلغت درجته 3.4. كما أشارت دراسة عبد المجيد إلى انخفاض الوعي الاستهلاكي للمرأة بمتوسط حسابي 1.64.

أكّدت هذه الدراسة على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض وعي المالي للأُم، وبين أغلب المتغيرات الديموغرافية؛ وهي: «العمر، الراتب الشهري، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأُم». يرجع لمفاهيم نظرية الدور يمكن تفسير ذلك من خلال مفهوم «تعلّم الدّور»؛ بأن الوعي المالي للأُم هو سلوك يُفترض أنها تعلّمته في الصّغر من خلال التربية والتنشئة الأسرية، وحتى يمكن تغييره لابد من تطبيق مفهوم التقويم من قبل أفراد الأسرة؛ لكي

يتم تغييره وتعلم دور جديد يمكنها من القيام بالإدارة المالية والتخطيط المالي في الأسرة، وتغيير دورها المكتسب المتعلق بالإدارة المالية في الأسرة.

في حين يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 0.05 وبين وعي الأم المالي، وبين عدد الأبناء، ونوع السكن، وملكية السكن، ووضع الأم الوظيفي، ويمكن تفسير ذلك بأن رغبة الأم بامتلاك سكن مملك ساعدها على رفع درجة الوعي المالي لها؛ من خلال التخطيط المالي، مع عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض الوعي المالي للأم، وبين أغلب المتغيرات الديموغرافية؛ وهي: «العمر، الراتب الشهري، الدخل الشهري للأسرة، المستوى التعليمي للأم»، في حين يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 0.05 وبين وعي الأم المالي، وبين عدد الأبناء، ونوع السكن، وملكية السكن، ووضع الأم الوظيفي، لوحظ من خلال المتوسطات الحسابية لدرجة الوعي المالي، أن وعي الأمهات المالي اللاتي يسكنن فللاً مملكاً أعلى من اللاتي يسكنن شققاً إيجاراً، ويمكن تفسير ذلك بأن الرغبة في امتلاك سكن مملك حفزت الوعي المالي لدى الأم، كما لوحظ أيضاً من خلال المتوسطات الحسابية أن الأم الموظفة أقل وعياً مالياً من الأم غير الموظفة، وقد يرجع ذلك للأمان الاقتصادي للأم الموظفة، الذي جعلها أكثر استهلاكاً أو عدم اهتمامها بوضع ميزانية أو خطة مالية، بعكس الأم غير الموظفة، التي قد تجد صعوبة في حصولها على المال؛ وبالتالي تكون أكثر حفاظاً عليه.

تفسر نظرية الدور انخفاض الوعي المالي للأم من خلال مفاهيم عديدة من أبرزها: أن دور الإدارة المالية هو دور غير متوقع من الأم؛ فهو من أدوار الأب المتفق عليها اجتماعياً، كما أن هذا الدور يتطلب من الأم تعلمه منذ الصغر، من خلال التنشئة الاجتماعية في أسرتها، كما أن درجة وضوح الدور تلعب دوراً كبيراً في انخفاض الوعي المالي للأم، كما يعتبر هذا الدور من الأدوار الضمنية؛ حيث تقوم به وهي غير مدركة تماماً له، كما يمكن أيضاً تفسيره من خلال مفهوم نظرية الدور المتعلق بالمقومات الشخصية للدور، فعلى الأم أن تتحلل بمجموعة من المهارات والصفات والقدرات التي تساعدها على الإدارة المالية السليمة للأسرة، وعلى الرغم من انخفاض الوعي المالي للأم في هذه الدراسة إلا أن مستوى الاستقرار الأسري مرتفع؛ حيث بلغ 0.4 بانحراف معياري 0.4. تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من الكندري 2008 ودراسة الإبراهيم 2019 حيث أكدت على ارتفاع مستوى الاستقرار الأسري لدى مفردات عينة الدراسة، في حين تختلف مع دراسة

الهندي 1438 التي أكدت أن 54.7% من عينة الدراسة مهَّدون بعدم الاستقرار الأسري، هناك الكثير من الدراسات الأجنبية التي من خلالها يمكن تفسير انخفاض وعي الأم وارتفاع الاستقرار الأسري، فدراسة Papp & Others 2009 تؤكد أن المال ليس هو مصدر الصراع الأول في الأسرة، على الرغم من أن النزاعات المالية في الأسرة كثيرة، كما أكدت دراسة Dew & Stewart 2012 أن المشاكل العميقة بين الزوجين سببها الصراع المالي، كما يمكن تفسير هذه النتيجة بالرجوع إلى دراسة Key & Jeong 2007 التي أكدت أن الأمهات في المناطق الحضرية يملن عند مواجهة أزمة اقتصادية إلى استخدام أسلوب إداري مالي موجه؛ بمعنى أن الأم لديها إدارة للالتزامات المالية تساعدها على المحافظة على مستوى مرتفع من الاستقرار الأسري، كما أكدت هذه الدراسة على أنه لا يوجد فروق معنوية بين مستوى الاستقرار الأسري وبين المتغيرات الديموغرافية: «العمر، الراتب الشهري، إجمالي دخل الأسرة، عدد الأبناء، المستوى التعليمي، نوع السكن، ملكية السكن، الوضع الوظيفي للأم». تختلف هذه النتيجة مع دراسة الهندي 1438 التي أكدت أنه لا يوجد فروق معنوية في مهَّدات الاستقرار الأسري للمتغيرات الديموغرافية: «المستوى التعليمي والسكن». وتختلف مع دراسة مختار 1997 التي أكدت على أن المستوى التعليمي للزوجة والزوج لهما تأثير على الاستقرار الأسري، يمكن تفسير اختلاف نتائج الدراسة الحالية ودراسة الهندي عن دراسة مختار للفروق الزمنية الطويل بين إجراء هذه الدراسات، والأخذ بالاعتبار التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي مرَّ بها المجتمع السعودي والمجتمعات العربية، كما تتفق هذه النتيجة مع كل من دراسة مختار 1998 ودراسة الزهراني 2012 حيث أكدت على أن العوامل وغير العوامل لديهنَّ استقرار أسري.

كما أبرزت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية طردية معنوية ضعيفة عند مستوى المعنوية 0.05 بين درجة الوعي المالي لدى الأم، ومستوى الاستقرار الأسري من وجهة نظرها؛ حيث بلغت قيمة معامل بيرسون  $0.321 \times \times$  عند دلالة الطرفين، تتفق هذه النتيجة مع دراسة موسى وآخرين 2003 التي أكدت على وجود علاقة بين عدم الاستقرار الأسري والصراعات المالية والديون. ودراسة يوسف 2012 التي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية دالة بين إدارة الزوجة للأسرة مالياً وبين التوافق الزوجي. وكذلك دراسة Beutler & Others 2007 التي أكدت أن هناك علاقة بين الضغوط المالية وعدم الاستقرار الأسري، ودراسة Britt & Others 2010 التي أشارت إلى أن الصراع الزوجي يمكن أن يهدد الاستقرار الأسري، ويكون مؤشراً على وجود الصراع المالي،

ودراسة Dew & others 2012 التي ذكرت في نتائجها أن الخلافات المالية من أقوى أنواع الخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى الطلاق. كما أكدت دراسة Dew, 2016 أن المشكلات المالية لها علاقة بجودة الحياة الزوجية والاستقرار الزواجي، وكذلك دراسة Basiden & Others 2018 أكدت على وجود علاقة بين أسلوب الإدارة المالية وجودة الحياة الأسرية، أكدت دراسة Dew & Yorgson 2009 على قلق التقاعد يظهر في بعض الأسر؛ بسبب الصعوبات الاقتصادية، كما أكدت دراسة Kiso & Others 2019 أن الأسباب الرئيسية لقلق التقاعد المسؤوليات المالية للأسرة والطفل، كما يمكن تفسير العلاقة الارتباطية الضعيفة بين انخفاض الوعي المالي للأم والاستقرار الأسري من خلال نظرية الدور إلى مفهوم تكامل الأدوار أو تعارضها، فالتكامل بين الأدوار يعني قيام كل فرد في الأسرة بدوره بشكل تلقائي وبسهولة وبالطريقة المتوقعة منه؛ بذلك يحدث التكامل، فإذا قامت الأم بدورها المالي المتوقع منها من باقي أفراد الأسرة، بالإضافة إلى مجموعة الأدوار الأخرى لها، وكذلك قيام كل فرد من أفراد الأسرة بدوره المتوقع منه يحدث التوازن والتكامل في الأدوار، والتناسق بينها ضروري، أما عند تعارض الأدوار أو عدم فهمه أو عدم وضوحها، يؤدي إلى عدم استقرار الأسرة، أكدت الكثير من الدراسات الأجنبية ضرورة وجود معالِجين ماليين للأسرة، يساعدها على مواجهة الصراعات المالية وإدارة حياتهم المالية والأسرية مثل دراسة Papp & Others 2009، ودراسة Britt & Others 2010 التي أكدت على ضرورة وجود مهنيين مدربين على العلاج الزواجي والتخطيط المالي، ودراسة Basiden & Others 2018 التي أوضحت ضرورة استفادة المعالِجين من التجارب المالية لتقديم المساعدة وتحسين العلاقات المالية في الأسرة، كما أوصت دراسة Kiso & Others 2019 ضرورة وضع وتصميم برامج وخدمات لمساعدة الأسرة المقبلة على التقاعد في التخطيط الذي يجنبها الصعوبات الاقتصادية والمشاكل المالية، تؤكد نتائج هذه الدراسات على الدور الهام والفعال للخدمة الاجتماعية المالية.

### التوصيات:

- 1- التركيز على مجال الخدمة الاجتماعية المالية من خلال إدراجه ضمن برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا.
- 2- تحفيز مراكز الإرشاد الأسري والاستشارات الاجتماعية على تصميم برامج موجهة للأسرة لرفع مستوى الوعي المالي لهم.

- 3- دعم الاستقرار الأسري والعمل على تعزيزه؛ من خلال تغيير نمط الأسلوب الاستهلاكي للأسرة، عن طريق توجيه برامج ومشرعات لرفع الوعي المالي للأسرة، وتعليم أفرادها آليات الإدارة المالية مثل الادخار، والاستثمار والتخطيط المالي وكيفية وضع ميزانية للأسرة، وكيفية التعامل مع الأبناء فيما يخص النواحي المالية.
- 4- إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية في النواحي المالية والاقتصادية للأسرة والمشكلات المالية لها، والوصول إلى آليات للتعامل معها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.
- 5- تحفيز القطاع غير الربحي على تبني هدف رفع الوعي المالي للأبم بشكل خاص، والأسرة عموماً، عن طريق البرامج والمبادرات والمشروعات الموجهة.
- 6- توجيه برامج خاصة بالموظفات في مجال العمل لرفع درجة الوعي المالي لديهن، وتعليمهن آليات الادخار والاستثمار ومنافع التملك.

### المراجع العربية:

- 1- أحمد، محمد مصطفى (1997). خدمة الفرد النظري والقياس، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 2- الأبراهيم، أسماء بدري (2018). أثر الخيانة الزوجية على الاستقرار الأسري من وجهة نظر مجموعة من الأزواج الأردنيين. مجلة جامعة تشرين للأبحاث والدراسات العلمية. <http://journal.tishreen.edu.sy/index.php/humlitr/article/view/6314>
- 3- بيهون، عبدالله (2016). الاستقرار الأسري ودوره في تحقيق النجاح وفق التصور القرآني، دراسات، الجزائر، العدد 42، ص 1-25.
- 4- تركي، حفيظة والعربي، بن لخضر محمد (2018). تأثير المراكز التجارية على الثقافة الاستهلاكية للأفراد في الدول الإسلامية. *International Journal of Islamic Marketing*, Vol.7 Issue 2, p11-27.
- 5- الخليفة، هند خالد (2011). الأسرة والتغير أهم تحديات التنشئة الاجتماعية التي تواجه الأسرة السعودية المعاصرة، موسوعة الأسرة السعودية (الجزء الثاني)، برنامج كراسي البحث «كرسي الأميرة صيته بنت عبدالعزيز لأبحاث الأسرة»، ص 140-192.
- 6- الصادي، وفاء هانم وآخرون (2017). الخدمة الاجتماعية المالية «الأسس - التطبيقات»، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 7- الجبرين، جبرين على وآخرون (2012). الأسرة السعودية وتحديات العصر، دراسة في بعض المشكلات والتحويلات في الأسرة السعودية، برنامج كراسي البحث، كراسي الأميرة صيته بنت عبدالعزيز لأبحاث الأسرة.
- 8- جوهر، عادل محمد موسى (1991). قراءات معاصرة في خدمة الفرد، القاهرة: المكتب العلمي للطباعة.
- 9- الحسن، إحسان محمد (2015). النظريات الاجتماعية المتقدمة «دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة»، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر.

- 10- الخطيب، سلوى عبد الحميد (2018). المجتمع السعودي بين الأمس واليوم، الطبعة الأولى، الرياض: الشقري.
- 11- الربيعان، دانه صلال (2013). دور مديرات المدارس في تعزيز الوعي الأمني لدى الطالبات بالمرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 12- الرشود، سعد محمد وآخرون (2018). ثقافة الاستهلاك لدى الأسرة السعودية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة المجمعة، العدد 12، دار المنظومة.
- 13- رؤية المملكة 2030. file:///C:/Users/KAIS/Downloads/Saudi\_Vision2030\_AR.pdf
- 14- الزهراني، نورة مسفر (2012). الاستقرار الأسري وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية بمحافظة جدة، مجلة بحوث التربية النوعية، مصر، العدد 22، ص 255-282.
- 15- زيدان، علي حسين (2005). خدمة الفرد نظريات وتطبيقات.
- 16- السبتي، خولة عبدالله (2014). مدى وعي الأخصائيات الاجتماعيات بالمخدرات: العوامل، الآثار، أساليب الوقاية والعلاج، دراسة وصفية مطبقة على الأخصائيات الاجتماعيات في جامعة الملك سعود، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 36، ابريل 2014، ص 61-145.
- 17- الصديقي، سلوى عثمان (1991). طريقة العمل مع الأفراد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 18- عثمان، عبدالفتاح ومحمد، على الدين السيد (1993). نظريات خدمة الفرد المعاصرة وقضايا المجتمع العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- 19- العلا، زينب حسين وعبدالرحمن، ابتسام مصطفى (1989). الاتجاهات المعاصرة في خدمة الفرد.
- 20- الكندري، يعقوب يوسف (2008). الاستقرار الأسري: دراسة مقارنة بين الأسرة ثنائية العائل وأحادية العائل، مجلد: 25، العدد: 98، ص 91-116.
- 21- الهندي، حياة علي (1438). مهددات الاستقرار الأسري في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
- 22- عبدالجليل، زينب محمد والزهراني، نورة مسفر (2011). الاستقرار الأسري وعلاقته بأساليب اتخاذ القرار بالأسرة السعودية، مجلة بحوث التربية النوعية، مصر، عدد 21، ص 409-437.
- 23- عبدالمجيد، إلهام حلمي (2010). الوعي التخطيطي لدى المرأة العاملة: تنظيم الأسرة، الاستهلاك، الادخار، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية (انعكاسات الازمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية) القاهرة، مجلد: 1، رقم المؤتمر: 23، ص 378-455.
- 24- عثمان، عبدالرحمن صوفي والصبحي، نورة سليمان (2016). مدى وعي الاختصاصيين الاجتماعيين باتفاقية حقوق الطفل بمدارس سلطنة عمان، مجلة شؤون اجتماعية، السنة 33، العدد 130، صيف 2016، ص 87-126.
- 25- الإبراهيم، أسماء بدري (2019). أثر الخيانة الإلكترونية على الاستقرار الأسري من وجهة نظر مجموع من الأزواج الأردنيين، سلسلة الأداب والعلوم الإنسانية، عدد 40 ص 2079-3049.
- 26- محمود، محمود محمد وآخرون (2007). البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- 27- موقع وزارة العدل (<https://www.moj.gov.sa/ar/OpenData/Pages/MonthlyReport.aspx>).

- 28- مختار، هادي رضا (1997). عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد: 25، عدد: 2، 203-231.
- 29- محمد، صفاء احمد (2016). استخدام استراتيجيات اللعب الدرامي لتنمية الوعي المالي لطفل الروضة، دراسات في المناهج وطرق التدريس، مصر، عدد: 211، ص 139-180.
- 30- رضا، هادي مختار علي (1998). عدم الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات ربات البيوت والعاملات في المجتمع الكويتي، حوليات كلية الآداب، الكويت، الحولية: 19، الرسالة: 132، ص 8-62.
- 31- مرسي، صفاء إسماعيل (2012). الذكاء الوجداني لدى الزوجات وعلاقته بالاستقرار الأسري، مجلة دراسات عربية في علم النفس، مصر، مجلد: 11، العدد: 3، ص 469-499.
- 32- النوحى، عبدالعزيز فهمي إبراهيم (1983). نظريات خدمة الفرد، الجزء الثاني.
- 33- الهيئة العامة للإحصاء (stats.gov.sa).
- 34- يوسف، حنان حنا عزيز (2012). دور ربة الأسرة في إدارة الدخل المالي وعلاقته بالتوافق الزوجي، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع: إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربي.
- 35- Baisden,D. Fox,J&Bartholeomae,S (2018). Financial management and marital quality: A phenomenological inquiry. Journal of financial therapy, volume 9, issue 1 (47-71).
- 36- Britt,S. Huston,S & Durband,D (2010). The determinants of money arguments between spouses. Journal of financial therapy, volume 1, issue 1 (42-58).
- 37- Dew,P.& Stewart, R. (2012). A financial issue, a relationship issue, or both? Examining the predictors of marital financial conflict. Journal of financial therapy, volume 3, issue 1 (43-61).
- 38- Dew,P.& Others. (2012). Examining the relationship Between financial issues and divorce. Family Relations,vol 61,No 4 (October 2012), pp.61-628.
- 39- Dew, j (2016). Revisiting financial issues and marriage. Handbook of consumer finance research, 281-290,2016.
- 40- Drach,R, (2018). Interactive effects of family stability, emotion regulation, and community violence exposure on depressive symptoms. A thesis submitted to university at Albany, State university of New York in partial fulfillment of the requirements for degree of master of arts, college of arts and sciences, department of psychology.
- 41- Kiso,H. Rudderow,A &wong, J (2019). Financial and parental stress as predictors of retirement worry. Journal of financial therapy, volume 10, issue 1 (30-44).
- 42- Lewin,A,(2005). The effect of economic stability on family stability among welfare recipients. Evaluation Review. Vol.29 No. 3. June2005, 223-240. Sage Publicaions.
- 43- Lvanva,M &Israel,A (2005). Family stability as a protective factor against the influences of pessimistic attributional style on depression. Cognitive therapy and research 29 (2), 243-251,2005.
- 44- Kye,S.& Jeong,M (2007).The financial stability and satisfaction, urban housewives' family financial management behavior. Korean Family Resource Management Association 11 (3), 123-144,2007.
- 45- Malatras,J. &Israel, A (2013). The influence of family stability on self-control and adjustment. Journal of clinical psychology 69 (7), 661-670,2013.

# Mother's financial Awareness and its Relationship with family stability

**A descriptive study applied to a sample  
of mothers in Riyadh**

**DR. KHAWLAH ABDULLAH ALSABTI •**

---

## Abstract

167

The family remains the first entity to embrace children, so all Arab and foreign societies seek to achieve the highest degree of family stability in society and raise the level of family welfare. The family encounters many economic crises that threaten its stability, unity, entity, and continuity, and mother's financial literacy is one of the most important factors that help the family to encounter the financial problems that stand in the way of their lives; Therefore, this study aimed to determine the relationship between the degree of financial literacy of the mother and the level of family stability. This study used a social survey method. The study adopted the role theory concepts to interpret the results related to financial literacy and family stability. The study revealed many results mainly: The mother's financial literacy is low at 3.3, while the level of family stability is high, with an arithmetic mean of 0.4. The study also revealed that there was a weak moral positive correlation between mother's financial awareness and family stability, whereas the correlation coefficient is 0.321\*\* at two of the parties' significances and the morale is 0.000.

**Keywords:** Financial Awareness, Saving, Financial Social Work, Family Stability, Role Theory, Financial Planning.

---

• Ph Associated professor. King Saud University - Art College - Social studies.

---